د. جورج حبش

اربع مقالات عن الانتفاضة



د. جورج حبش:

اربع مقالات عن الانتفاضة





مقدمة

يصدر هذا الكراس عن دائرة الاعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى الثانية . للانتفاضة الفلسطينية المجيدة، وهو يتضمن أربعة مقالات، كانت قد نشرتها الهدف في أعداد سابقة - بقلم الامين العام للجبهة الرفيق الدكتور جورج حبش .

والمقالات تتناول مجموعة من المحاور الهامة، في اطار اسهام الرفيق حبش في عملية التنظير السياسي للمرحلة التي دشنتها الانتفاضة منذ عامين والتي ماتزال دروسها تتفاعل وتفعل في ميدان الفكر السياسي ليس من منطقتنا فحسب .

لقد تمكنت قضيتنا وبفعل النضال الباسل الذي يخوضه شعبنا والذي تشكل الانتفاضة الشعبية استمراراً مبدعاً ومجدداً له، من أن تحفر لها مكاناً مرموقاً بين تجارب الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها .

مثل هذه التجربة تطرح نفسها بقوة والحاحية على المفكرين العرب كمصدر الهام، لانتاج فكري - ثقافي - أدبي، يشكل جزءاً من التراث النضالي الزاخر، لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية .

دائرة الاعلام المركزي
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
كانون أول ١٩٨٩

الانتفاضة
جعلت الدولة
امكانية واقعية

كثيرة هي المكتسبات والمنجزات التي حققتها الانتفاضة الفلسطينية منذ اندلاع شرارتها الاولى في التاسع من كانون الأول عام ١٩٨٧ ، وحتى يومنا الحاضر، ويمكن القول دون تردد أن التأثيرات الايجابية الحاسمة لهذا الحدث - الثورة ، قد وصلت مختلف مستـويات الصراع العـربي - الصهيوني ، والفلسطيني - الصهيوني ، بحيث باتت القضية الفلسطينية اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه طوال العقدين الماضيين.

لكن أبرز هذه المكتسبات على الاطلاق ، يتمثل في نجاح الانتفـاضـة وما أطلقته من تفاعلات وديناميكيات في نقل شعار الحرية والاستقلال من دائرة الامكانية التاريخية الى حيز الامكـانية الـواقعية . ولعلها المرة الاولى في تاريخ الصراع العربي - الصهيوني التي يجد فيها شعبنا نفسه أمام مثل هذه الظروف . . أمام مثل هذه الفرصة التاريخية .

عندما اعلنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة في ندائها رقم (٣) بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٨٨ عن مطلب - شعار - الحرية والاستقـلال، بدا الأمـر وكـأنه نوع من الطموح النبيل أو محاولة لشحذ الهمم وتعبئة الجماهير وتحريضها للاستمرار في تصـديهـا الباسل لجيش الاحتلال ومؤسساته ، لكن عجلة الانتفـاضـة دارت واستمرت في الدوران جارفة في طريقها مختلف طبقات وشرائح وفئات الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال . محدثة كل هذه التحولات في الرأي العام العالمي

لصالح شعبنا ونضاله المشروع في سبيل حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة .

وهاهي الانتفاضة تتواصل وتتعمق وتتجذر داخل أرضنا المحتلة، تكمل عامها الأول لتدخل عامها الثاني بيقين كبير بأنها ستستمر وتتواصل حتى بلوغ أهدافها. وهاهي قيادة العدو وأجهزة استخباراته تصل الى ذات اليقين وتضطر للاعتراف بأن الانتفاضة ستستمر لسنوات، وانها كتعبير عن التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني لن تتوقف الا بعد التوصل الى حل سياسي للأزمة .

وعلى الرغم من أن شعار الانتفاضة الحرية والاستقلال قد بدأ يشق طريقه عميقاً في العقل والوجدان الفلسطيني منذ أمد بعيد، الا أن اندلاع الانتفاضة قد أكسب هذا الشعار سمته الواقعية خصوصاً بعدما نجحت الانتفاضة في فرض الخيار الفلسطيني على ماعداه من خيارات اخرى، ونجاحها في دفع العاهل الاردني للاقدام على فك روابطه القانونية والادارية مع الضفة الفلسطينية المحتلة، واتخاذ سلسلة من الاجراءات التطبيقية لهذا القرار.

ومما لاشك فيه أن خطوة الملك حسين هذه تعد أحد أبرز المكاسب التاريخية التي فرضتها الانتفاضة، اذ بات لشعار الحرية والاستقلال ميداناً ملموساً للفعل والتأثير، وأصبح العالم بأسره وجهاً لوجه أمام السؤال المنطقي : ماهو مستقبل المناطق المحتلة، ولأي سيادة ستخضع بعد أن أعلن الاردن

انسحابه القانوني ـ الاداري عن هذه المناطق؟!

لقد كان الجواب الفلسطيني على هذا السؤال حاضراً وقطعياً، فهذه أرض فلسطينية محتلة كما قال بذلك ولأول مرة قرار مجلس الامن رقم ٦٠٥ وعن هذه الارض ينبغي أن تنسحب القوات الصهيونية المحتلة كما قضت بذلك كافة القوانين والاعراف الدولية وقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي، وكافة التجمعات والكتل والمحاور الاقليمية والدولية وعلى هذه الارض ينبغي أن يبدأ الفلسطينيون ممارسة سيادتهم واشادة دولتهم المستقلة في اطار ترتيبات شاملة تكفل لهذا الشعب حقه في العودة وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية المستقلة .

وبفعل الانتفاضة الشجاعة حظي الموقف الفلسطيني هذا بأوسع الدعم والتأييد على الساحة الدولية، وقد تمثل ذلك في قرارات المنظمة الدولية، والتحول ـ غير الكافي ـ في الموقف الاوروبي الرسمي، والتحولات العميقة في الرأي العالمي والذي وصل الى الولايات المتحدة ذاتها، بالاضافة الى التأثيرات الهامة التي أصابت الكيان الصهيوني على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية .

وعلى الرغم من الكثير الذي يمكن أن يقال عن انهيار النظام العربي الرسمي القائم، وعلى الرغم مما يمكن أن يقال عن عجز وتواطؤ الكثير من الانظمة العربية أو عن الازمة الطاحنة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية، الا أن

المرء لايستطيع أن يتجاهل النتائج التي احدثتها الانتفاضة على الساحة العربية .

فبدل الاجماع شبه الكامل الذي تحقق في قمة عمان حول التنكر للحقوق الفلسطينية دعماً للخيار الاردني، جاءت قمة الانتفاضة في الجزائر لتفرض على الجميع الخيار الفلسطيني ولتعيد ترتيب الاولويات العربية لصالح القضية المركزية الاولى قضية فلسطين، وليتحقق مرة اخرى الاجماع العربي حول الشعار الفلسطيني : الحرية والاستقلال .

وبدل الركون الى دوامة الازمة التي تعيشها حركة التحرر العربية والغرق في ثناياها، جاءت الانتفاضة لتطرح السؤال الكبير التالي : من من هذه الانظمة يستطيع الاطمئنان الى «سلامة جبهته الداخلية» والى أي مدى يمكن القول إن المخزون الثوري للجماهير العربية في مصر أو الاردن أو غيرها يمكن أن يبقى في حالة السكون، وماهي مسؤولية القوى المنوط بها القيام بدور الرافعة لتحريك التغيير على الساحة العربية؟

لقد خلقت الانتفاضة بما اطلقته من تفاعلات عديدة، المناخ المؤاتي للذهاب بعيداً على طريق الحرية والاستقلال، ومابدا في النداء الثالث بأنه حلم بعيد المنال، جاءت الخطوة الاردنية التي فرضتها الانتفاضة لتعطي الامل بإمكانية ترجمة الحلم الى حقيقة .

الخطوة النوعية الثانية على طريق الحرية والاستقلال

تمثلت في انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة في الجزائر، واتخاذه في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ قراره التاريخي بالاعلان عن استقلال فلسطين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . . هذا القرار الذي جاء بمثابة التتويج المنطقي لاندلاع الانتفاضة واستمرارها وطرحها لشعار الحرية والاستقلال، وللقرار الاردني بفك الارتباط مع الضفة المحتلة .

وقد قوبل الاعلان عن الدولة الفلسطينية كما هو معروف بسيل من الاعترافات العربية والعالمية وبتأييد دولي متزايد فرض بحد ذاته حالة حصار على الاحلام الصهيونية التوسعية وجعل من استمرار الاحتلال للارض الفلسطينية أمراً باهظ الكلفة، تدفع ثمنه اسرائيل من سمعتها ومكانتها على الساحة الدولية وحتى في أوساط الجاليات اليهودية في الخارج .

إن الاسئلة التي تطرح نفسها اليوم بالحاح على الثورة الفلسطينية قيادة وقواعد وكوادر ومقاتلين هي : كيف ننتقل بالاستقلال الوطني من مستوى الاعلان الى مستوى التحقيق الفعلي . وكيف نجسر الفجوة التي تباعدنا عن اشادة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية والى أي حد يمكن القول أننا أمام امكانية واقعية لنيل استقلالنا الناجز، وماهي العقبات التي تقف في طريقنا وكيف يمكن أن نذللها؟

الممكن التاريخي والممكن الواقعي :

كان من الطبيعي ان يحتل شعار الاستقلال الوطني موقع الصدارة في النضال الفلسطيني ضد الغزوة الصهيونية، واحتلالها المتدرج للارض الفلسطينية، فالشعب الفلسطيني الذي خضع للسلطات الانتدابية الاستعمارية مع نهاية الحرب العالمية الاولى، لم يتمكن أسوة بباقي شعوب المنطقة من نيل استقلاله السياسي حيث واجه الغزة الصهيونية التي اقتلعته من أرضه وأقامت كياناً غاصباً فوق قرابة الـ ٨٠٪ من أرضه عام **١٩٤٨**، ثم مالبث بعد حرب **١٩٦٧** من احتلال بقية ترابه الوطني وتشريد مايزيد عن نصف سكانه في الاقطار العربية والأجنبية، حيث عاش ولسنوات طوال بين مطرقة الاحتلال البغيض وسندان الشتات ومؤامرات الضم والالحاق ومصادرة الهوية الوطنية.

ورغم أن الثورة الفلسطينية المعاصرة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية لم تتمكن حتى الآن من دحر الاحتلال عن أي بقعة من الارض الفلسطينية المحتلة، الا أنها اعادت بعث الشخصية الفلسطينية، أي (الكيان الفلسطيني) وأعادت مجدداً طرح مسألة الاستقلال الوطني بوصفه الحل الوحيد المقبول للقضية الفلسطينية. والهدف

الماضيين بمراحل مد وجزر عديدة، وجابهت ظروفا مواتية واخرى معرقلة لمسيرتها الكفاحية، الا أن الأمر الذي يبدو أكيداً اليوم، أننا لم نكن في يوم من هذه الايام أمام «امكانية واقعية» لنيل الاستقلال واشادة الدولة على ترابنا الوطني، وظل هذا الهدف العزيز على شعبنا وثورتنا يحلق في اطار «الممكن التاريخي» وان كنا نقترب منه مع كل جولة من المواجهة مع اعدائنا ومع كل قافلة من الشهداء تسقط على طريق الحرية والاستقلال.

إلى أن جاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية لتعيد طرح الحقائق التي طالما سعى المعسكر المعادي لطمسها وتبديدها. فتعلن للعالم بأسره، أن اسرائيل لم ولن تستطيع «هضم» نتائج حرب **١٩٦٧** وأن الشعب الفلسطيني بعد أكثر من عقدين على الاحتلال لن يرضى باستمراره وتأييده وانه يرفض جميع الخيارات التي تنتقص من حقه المشروع في وطنه ودولته إسوة ببقية شعوب العالم وعملاً بكافة الأعراف والقوانين الدولية.

وجاءت الانتفاضة كذلك لتبرهن للعالم أن الثورة الفلسطينية ليست مجموعة من المراكز والمكاتب التي يستطيع الجيش الصهيوني تدميرها واحتلالها كما حصل في عام **١٩٨٢**

ولكنها التعبير الحي والخلاق عن ارادة هذا الشعب في الحياة وتوقه الشديد للحرية والاستقلال، وان جذور هذه الثورة داخل الارض المحتلة لاتقل بتاتاً عن جذورها في دنيا الشتات، وأن كفاح الشعب الفلسطيني سوف يتواصل متخذاً كافة الاشكال المتاحة حتى بلوغ أهدافه.

بل وأبعد من ذلك، فقد كان لاندلاع الانتفاضة داخل الارض المحتلة من جهة أولى، واتخاذها طابعاً جماهيرياً واسعاً من جهة ثانية، واعتمادها اسلحة الاضراب والحجر والمولوتوف من جهة ثالثة، ماأكسب القضية الفلسطينية هذا القدر الواسع من التأييد والتضامن، وأظهرت للمرة الاولى «دولة اسرائيل» على حقيقتها الفاشية، التي حاولت الدعاية الصهيونية والامبريالية تغطيتها بأكوام من الاكاذيب والادعاءات الزائفة، وبات مطلب الفلسطينيين في الحرية والاستقلال مفهوماً على الساحة الدولية أكثر من أي مرحلة مضت.

ولعل أبسط رصد لردود الفعل الشعبية الاوروبية والامريكية بشكل خاص، والتي بدأت تتسلل الى الموقف الرسمي لهذه المراكز الامبريالية يشير الى حجم التبدلات في الرأي العام الدولي لصالح قضيتنا، وكذلك الأمر بالنسبة للتجمعات اليهودية في العالم، أو حتى بالنسبة ليهود «اسرائيل» الذين تتزايد في داخلهم الاصوات الداعية للحوار مع منظمة التحرير أو القبول بدولة فلسطينية في

الضفة والقطاع، لاسيما بعد القرار الاردني بفك الارتباط مع الضفة المحتلة وماتبعه من اجراءات عززت الخيار الفلسطيني المستقل، مع إدراكنا بطبيعة الحال للتحولات اليمينية التي احدثتها الانتفاضة بالنسبة لقطاع واسع من الرأي العام الصهيوني داخل اسرائيل.

العقبات . . . . العراقيل

غني عن التأكيد أن الحديث عن «الامكانية الواقعية» لانتزاع الدولة الفلسطينية من براثن الاحتلال الصهيوني، وعن عناصر الثورة التي تدفع بهذا الاتجاه، لايجوز أن يقلل ولو للحظة واحدة من حجم العقبات التي تعترض الطريق الى الدولة، أو يدفع بعضنا «لاستسهال» هذه المهمة وتصوير الدولة كما لو كانت «على مرمى حجر» فالمسافة بين الاعلان عن الاستقلال وتحقيقه طويلة وشاقة، ويستلزم قطعها تذليل عقبتين اساسيتين هما :

العقبة الاولى ـ الموقف الامريكي:

فالولايات المتحدة مازالت حتى اليوم تنطلق في رسم سياستها الشرق أوسطية من ثوابت عدة أهمها.

أ ـ الالتزام بتفوق اسرائيل الكلي على الجانب العربي والفلسطيني.

ب ـ اعتبار الدولة الفلسطينية عنصراً من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة لايجوز القبول به.

ج ـ اعتبار المؤتمر الدولي سابقاً لأوانه، وتفضيل المفاوضات الثنائية المباشرة على هذا المؤتمر، فضلاً عن التصور المقترح لهذا المؤتمر والذي يجعل منه مظلة وغطاء للمفاوضات المباشرة.

د ـ اعطاء وزن هام للشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة، وابقاء الباب مفتوحاً للمشاركة الاردنية في ترتيبات الحل المتصلة بالقضية الفلسطينية.

هـ ـ اعتبار مهمة انهاء الانتفاضة مهمة أساسية للتحرك الدبلوماسي للولايات المتحدة في المنطقة.

و ـ اعتبار الخيار الاردني في نهاية الامر هو الحل المطلوب للمشكلة الفلسطينية.

ان المتتبع للمواقف الامريكية سواء في آواخر عهد إدارة ريغان أو في عهد الادارة الجديدة، يستطيع أن يلحظ هذه الخطوط الاساسية في الموقف الامريكي، ولعل الحوار الامريكي ـ الفلسطيني في جولتيه الرسميتين قد تركز من الجانب الامريكي على الأقل حول هذه المحاور أو بعضها.

لكن ذلك لايجوز أيضاً أن يحجب عن الأبصار التحول الذي طرأ على الموقف الامريكي حيال القضية الفلسطينية بفعل الانتفاضة الباسلة وتحت ظغط تفاعلاتها العربية والدولية.

ولعل أبرز معالم هذا التغيير قرار الادارة الامريكية بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وهو القرار الذي يعد انتصاراً كبيراً للانتفاضة على الساحة الدولية.

كذلك يمكن القول أن اسقاط الادارة الامريكية لرفضها المبدئي لفكرة المؤتمر الدولي ـ وان كانت تفضل المفاوضات المباشرة ـ ودعوتها اسرائيل لقبول فكرة التفاوض مع المنظمة، وعدم اعتبارها الانتفاضة نوعاً من الارهاب، كل ذلك يشكل ملامح تغير في الموقف الامريكي فرضته الانتفاضة التي يتوجب السير بها قدماً والى الأمام حتى إحداث التعديل المطلوب في الموقف الامريكي والذي ينبغي أن يتمثل بالاقرار بحق شعبنا في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

ومما لاشك فيه أن فرض التراجع على الادارة الامريكية ودفعها للاقرار بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة ينبغي أن يعد واحداً من أبرز اهداف التحرك السياسي الفلسطيني المرتكز الى تصاعد الانتفاضة واستمرارها، فالموقف الامريكي هو الورقة الرئيسية التي يلعب بها المحتل الصهيوني على الساحة الدولية، مستنداً الى دوام احتلاله للارض الفلسطينية..

وكما أن الانتفاضة داخل الوطن المحتل تعمل على زعزعة ركائز هذا الاحتلال وتهدد دوامه واستمراره، فإن على الدبلوماسية الفلسطينية أن تكثف جهودها لاحداث التغيير المطلوب في مواقف الرأي العام الامريكي ودفع الادارة الجديدة للقبول بالمطالب المشروعة لشعبنا.

ب ـ اعتبار الدولة الفلسطينية عنصراً من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة لايجوز القبول به .

ج ـ اعتبـار المؤتمـر الـدولي سابقـاً لأوانـه ، وتفضيل المفـاوضـات الثنـائية المبـاشرة على هذا المؤتمر، فضلاً عن التصـور المقـترح لهذا المؤتمر والذي يجعل منه مظلة وغطاء للمفاوضات المباشرة .

د ـ اعطاء وزن هام للشخصيات الفلسطينية في الاراضي المحتلة ، وابقاء الباب مفتوحاً للمشاركة الاردنية في ترتيبات الحل المتصلة بالقضية الفلسطينية .

هـ ـ اعتبار مهمة انهاء الانتفاضة مهمة أساسية للتحرك الدبلوماسي للولايات المتحدة في المنطقة .

و ـ اعتبار الخيار الاردني في نهاية الامر هو الحل المطلوب للمشكلة الفلسطينية .

ان المتتبع للمواقف الامريكية سواء في آواخر عهد إدارة ريغان أو في عهد الادارة الجديدة، يستطيع أن يلحظ هذه الخـطوط الاسـاسية في المـوقف الامـريكي ، ولعـل الحوار الامـريكي ـ الفلسطيني في جولتيه الرسميتين قد تركز من الجانب الامريكي على الأقل حول هذه المحاور أو بعضها .

لكن ذلك لايجوز أيضاً أن يحجب عن الأبصار التحول الذي طرأ على الموقف الامريكي حيال القضية الفلسطينية بفعل الانتفاضة الباسلة وتحت ظغط تفاعلاتها العربية والدولية .

ولعل أبرز معالم هذا التغيير قرار الادارة الامريكية بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وهو القرار الذي يعد انتصاراً كبيراً للانتفاضة على الساحة الدولية .

كذلك يمكن القول أن اسقاط الادارة الامريكية لرفضها المبدئي لفكرة المؤتمر الدولي ـ وان كانت تفضل المفاوضات المباشرة ـ ودعوتها اسرائيل لقبول فكرة التفاوض مع المنظمة ، وعـدم اعتبـارهـا الانتفاضة نوعاً من الارهاب ، كل ذلك يشكل ملامح تغير في الموقف الامريكي فرضته الانتفاضة التي يتوجب السير بها قدماً والى الأمام حتى إحداث التعديل المطلوب في الموقف الامريكي والذي ينبغي أن يتمثل بالاقرار بحق شعبنا في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة .

ومما لاشك فيه أن فرض التراجع على الادارة الامريكية ودفعها للاقرار بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة ينبغي أن يعد واحداً من أبرز اهداف التحرك السياسي الفلسطيني المرتكز الى تصاعد الانتفاضة واستمرارها ، فالموقف الامريكي هو الورقة الرئيسية التي يلعب بها المحتل الصهيوني على الساحة الـدولية ، مستنداً الى دوام احتلاله للارض الفلسطينية . .

وكـما أن الانتفاضة داخل الوطن المحتل تعمل على زعزعة ركـائـز هذا الاحتـلال وتهـدد دوامـه واستمراره ، فإن على الدبلوماسية الفلسطينية أن تكثف جهودها لاحداث التغيير المـطلوب في مواقف الـرأي العـام الامريكي ودفع الادارة الجديدة للقبول بالمطالب المشروعة لشعبنا .

العقبة الثانية ـ الموقف الاسرائيلي:

حتى اللحظة يمكن القول أن الموقف الرسمي الاسرائيلي يقوم على ستة مرتكزات اساسية وهي:

أولاً: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: لا للدولة الفلسطينية المستقلة.

ثالثاً: لا للمؤتمر الدولي.

رابعاً: لا عودة لحدود ١٩٦٧.

خامساً: لا تراجع عن «القدس عاصمة موحدة ابدية لدولة اسرائيل».

سادساً: لا لحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم.

ويمكن ملاحظة هذه اللاءات الستة في برنامج الحكومة الائتلافية أو في البرامج الخاصة للاحزاب الرئيسية، وهي كما يتضح تشكل العقبة الابرز في وجه أي حل محتمل للقضية الفلسطينية، خاصة وأن الجانب الاسرائيلي كما أسلفنا بيده ورتقي القوة الاساسيتين: الاحتلال المباشر للارض الفلسطينية، والدعم الامريكي غير المحدود لهذه السياسة المتعنتة.. ولعله بسبب ذلك تستطيع اسرائيل أن تقاوم حتى اللحظة الضغط الدولي الذي يتركز عليها الآن، وتتحمل أجواء العزلة التي تغيشها.

فالخطاب السياسي الاسرائيلي لم يعد «مفهوماً» كما في السابق فهو خطاب خارج عن روح عصره، يجتر التعصب

والشوفينية والتعنت، ويذكر بأسوأ مافي قاموس الحرب الباردة من مفردات ومفاهيم.. ويوفر الارضية الخصبة للتوتر والتصعيد واحتمالات الانفجار العسكري.. لذلك فهو خطاب غير مفهوم ولم يعد يلقى التجاوب حتى من قبل العديد من الاوساط اليهودية العالمية فضلاً عن بعض أصدقاء اسرائيل التقليديين.

ورغم أن هذه اللاءات مازالت تشكل حتى اللحظة جوهر الموقف الرسمي الاسرائيلي الا أن ذلك لاينبغي أن يحجب الاثر الذي احدثته الانتفاضة وتفاعلاتها الدولية والعربية على الساحة الاسرائيلية.

فالموقف الاسرائيلي من الانتفاضة وكيفية التعاطي معها مر بمراحل عدة منها:

أولاً: اعتبار القمع أولاً وأخيراً هو الجواب الاسرائيلي الوحيد على الانتفاضة، ورفض أي بحث سياسي بشأنها.

ثانياً: استمرار القمع والبحث عن مخارج سياسية مع الاردن وبعض فلسطيني المناطق المحتلة الذين لاعلاقة لهم بالمنظمة.

ثالثاً: استمرار القمع واستمرار البحث عن مخارج سياسية مع فلسطيني المناطق المحتلة بمن فيهم أولئك المحسوبين على منظمة التحرير الفلسطينية.

ويبدو أننا مازلنا بحاجة الى مزيد من النضال الشاق الطويل لكي يفرض على «اسرائيل» القبول بمنظمة التحرير

الفلسطينية محاوراً وممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني والجلوس معها على مائدة المؤتمر الدولي.

كذلك وعلى الرغم من أن اللاءات الستة المشار اليها سابقاً مازالت تشكل جوهر الموقف الرسمي الاسرائيلي كما أشرنا، الا أن تياراً سياسياً متنامياً داخل اسرائيل بدأ يشق طريقه، وليس بين القوى الديمقراطية اليهودية فحسب بل وداخل الاحزاب الصهيونية الكبيرة كذلك. وبشكل خاص داخل حزب العمل. ويرى هذا التيار منظمة التحرير، محاوراً لابد منه آجلاً أم عاجلاً، وان الانتفاضة لايمكن انهاؤها بالوسائل العسكرية العنيفة، بل والأمر من ذلك فإن بعضاً من «اصحاب الخيار الاردني» باتوا يتحدثون اليوم ـ وان بصوت خجول ـ عن دولة فلسطينية منزوعة السلاح أو ناقصه السيادة.

كل ذلك يشير الى أن تيار التحولات بدأ يشق طريقه داخل «اسرائيل» ذاتها وفي الاوساط التي لايمكن بحال حسابها على القوى الديمقراطية أو معسكر السلام.

والطبع فإن بروز هكذا ظواهر داخل «اسرائيل» لايعني أن معسكر اليمين والتطرف قد تراجع أو أضعف، بل العكس من ذلك فإن قوة هذا المعسكر في تزايد كما أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية وبعدها الانتخابات البلدية الاسرائيلية، فالحياة السياسية في اسرائيل تشهد بروز ظاهرتين متناقضتين، فمن جهة تنمو وتتعزز مواقع اليمين

والتطرف، ومن جهة اخرى تنمو وتتعزز مواقع القوى الداعية للحوار مع المنظمة والتي تبدي استعداداً متفاوتاً للقبول بالدولة الفلسطينية.

هذا الاستقطاب داخل الحياة السياسية في اسرائيل تدفع ثمنه القوى الوسطية والمترددة وغير المنسجمة، وسوف تستمر عملية الفرز والتباين تحت ضغط الانتفاضة وتفاعلاتها الدولية، وسوف تتحدد النتائج النهائية لهذه العملية في ضوء عوامل عديدة من أهمها قدرتنا على الاستمرار في الانتفاضة وتوسيعها وتصعيدها وتجذيرها وقدرتنا على المضي في معركتنا السياسية والدبلوماسية بكفاءة ودون تقديم أية تنازلات مجانية.

وإذا كان الموقف الاسرائيلي حتى اليوم لايقبل بالجلوس مع منظمة التحرير على مائدة المفاوضات المباشرة، فإنه يتوجب علينا أن نتصور كم هو شاق وطويل الطريق الواجب علينا أن نسلكه حتى نفرض على اسرائيل القبول بالتفاوض مع المنظمة والجلوس على مائدة المؤتمر الدولي، والاقرار بالدولة المستقلة والانسحاب الى حدود ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف، وتفكيك المستوطنات، وأخيراً وليس آخراً القبول بحق الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم.

انه بلا شك طريق شاق وطويل، لم نضع أقدامنا بعد الا في بدايته، ولايجوز لأي منا أن «يستسهل» للحظة واحدة المصاعب التي تعترضنا، لان في ذلك تعميم للاوهام

الضارة، وتسويغ لمنطق تقديم التنازلات المجانية، ووسيلة لاضعاف يقظة الجماهير واستعداداتها النضالية لخوض معركة طويلة الامد.

كيف نعمل لتجسير الهوة بين الاعلان الاستقلال وتحقيقه

وفي ضوء ماسبق الاشارة اليه من عقبات وعراقيل تباعد بين الاعلان عن الاستقلال وتحقيقه، خصوصاً مايتصل بالموقف الاسرائيلي المتعنت وبالمواقف الامريكية الداعمة لاسرائيل نجرؤ على القول أن اعلان الدولة هو مشروع كفاحي، وان من مصلحة اقامة الدولة المستقلة، رؤية هذا الفارق بين اعلان الاستقلال وتحقيقه.

لهذا السبب بالذات قلنا منذ البداية أن هناك نظرتين للانتفاضة، واحدة تقوم على نظرية الكسب السريع وتستسهل تقديم التنازلات المجانية، وثانية تنطلق من ضرورة الاستثمار السياسي للانتفاضة، ولكنها في الوقت ذاته تسعى لتحويلها الى محطة نوعية بالفعل في مسار النضال الوطني الفلسطيني.

ولهذا السبب بالذات نقول أننا في بداية مرحلة جديدة، نتجت عن مرحلة الكفاح الفلسطيني المسلح وتوجته دون أن تنهيه أو تسقط أهميته التاريخية كما يخيل للبعض، فالانتفاضة ابنة الكفاح المسلح الفلسطيني، وهي وان كانت تحتل موقع

الصدارة اليوم في أولويات الاستراتيجية النضالية الفلسطينية، الا أنها لم تسقط الدور المميز للبندقية المقاتلة في هذه الاستراتيجية.

ومن منظور هذه الرؤية ترتسم أمامنا سلسلة من المهمات التي تستهدف اختصار المسافة بين اعلان الاستقلال وتحقيقه، والتي تتركز بصورة رئيسية على حماية الانتفاضة وضمان استمرارها وتوسعها وتصعيدها، كونها فرس الرهان الاساسي للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة من تطور كفاحه الوطني.

أولاً: الحماية السياسية للانتفاضة:

«الانتفاضة ستستمر لسنوات، ولايمكن ايقافها الا عن طريق الحل السياسي».

هذه العبارة وردت في التقرير السنوي للاستخبارات الاسرائيلية المقدم لمجلس وزراء العدو وهي تظهر القناعة لدى العدو قبل الصديق بفشل كافة المحاولات العنيفة للقضاء على الانتفاضة، واصرار الشعب الفلسطيني على مواصلة كفاحه المشروع حتى الظفر بحريته واستقلاله.

القمع حتى باشكاله الجماعية والهمجية لن يوقف الانتفاضة، والشعب الفلسطيني من جهته، وبعد أن باتت الانتفاضة جزءاً من برنامج عمله اليومي الذي تكيف معه،

لن يسمح بعودة الامور الى ماكانت عليه قبل التاسع من كانون أول ١٩٨٧ هذه هي المعادلة التي تحكم الوضع داخل الارض المحتلة، وهي معادلة تشير بوضوح الى أن الخوف على الانتفاضة لايكمن في اجراءات رابين ولاغيرها، بل في ضعف الحماية السياسية للانتفاضة وفي ادارة المعركة السياسية على قاعدة الاستثمار المتسرع ومنطق تقديم التنازلات المجانية.

وقد واجهنا طوال الستة عشر شهراً المنصرمة العديد من المحطات التي عكست هذا الاستعجال والتهافت لدى بعض الاوساط الفلسطينية، بدءاً بالدعوة المبكرة لانشاء حكومة المنفى مروراً بوثائق هذا المستشار أو ذاك، وانتهاءً بالمؤتمر الصحفي للاخ ياسر عرفات في جنيف وماتبعه من اعلان الاستعداد للمفاوضات الثنائية والمباشرة وغيرها من المواقف التي تضعف اليقظة الثورية لجماهير الانتفاضة وتخلق في صفوفها البلبلة والارتباك وتساهم في اضعاف الوحدة الوطنية الفلسطينية كونها تشكل خروجاً صارخاً على مقررات الاجماع الوطني.

وإذا أمكن للساحة الفلسطينية أن تجتاز العديد من المحطات على هذا الطريق، وان تحافظ على وحدتها وتماسكها، الا أن ذلك لايعني أن أخطار هذه السياسة قد تراجعت، فهذا المنطق يصر على أن يطل برأسه بين الحين والاخر، وربما واجهنا محطات واستحقاقات قادمة تدفع

بالبعض الى الهبوط بسقف الاهداف المشروعة للشعب الفلسطيني اذا لم ننجح منذ اليوم في محاصرة هكذا سياسة وهكذا ممارسات.

ولهذا ندعو الجميع الى التمسك بثوابت النضال الفلسطيني وبالقواسم المشتركة وبقرارات مجالسنا الوطنية، فلغة التنازلات تستتبع المزيد منها، وعدونا المتعنت لن يهزم الا بإبداء المزيد من الصلابة حيال أهدافنا الرئيسية.

ثانياً: تجذير الانفاضة:

ماذا نقصد بتجذير الانتفاضة وكيف يكون ذلك؟

ان تجذير الانتفاضة يعني بالدرجة الاولى الابقاء على «حجر الانتفاضة» القادر على اشعال لهيبها مجدداً بعد كل مرة يستطيع فيها العدو أن يحاصر هذه الشعلة المتقدة، وذلك من خلال انشاء البنية التنظيمية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية للانتفاضة، وهذا يتطلب العمل على محورين اساسيين:

المحور الاول: تعزيز الهيكلية التنظيمية للانتفاضة:

وذلك بتعزيز وتطوير القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة كونها القيادة المركزية لنضال شعبنا تحت الاحتلال، والمعبرة عن الائتلاف الوطني العريض المنضوي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية والمجسد لمصالح مختلف فئات شعبنا وطبقاته وشرائحه الوطنية.

ان تعـزيز الهيكلية التنظيمية للانتفاضة يتطلب كذلك احاطة القيادة الوطنية الموحدة باللجان الشعبية في كل حي وشارع وقرية وبلدة ومدينة ومخيم، والتي تعتبر فروعاً للقيادة الوطنية الموحدة، وقاعدة شعبية عريضة ترتكز إليها في ترجمة توجهاتها وبرامجها الكفاحية.

كما يتطلب ذلك أيضاً تعزيز وتوسيع اللجان الضاربة، ذراع القيادة الوطنية الموحدة الضارب وقوتها الصدامية ضد العدو وعملائه، وتطوير العمل الشعبي التطوعي في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والتكافل الاسري.

ويتـوجب الامـر كذلك أن تجد القيادة الوطنية الموحدة نفسها محاطة بمختلف الاطر المهنية والقطاعية والاتحادات الشعبية، بحيث يصبح القضاء على الانتفاضة هو القضاء على الشعب بأسره، وهذا مالم يسجله التاريخ ولن يسجله أبداً.

لقـد اضطر أحد قادة العدو للاعتراف يوماً بأن اعتقال نشـطاء اللجـان الشعبية يعني اعتقال شعب بأكمله، وان اعتبار هؤلاء خارجين عن القانون يعني اعتبار جميع السكان خارجين عن القـانـون. . هذه الحقيقة ينبغي أن تتكرس وتـترسخ في أذهان القادة الصهاينة حتى تسقط والى الابد اجراءاتهم فاشية الطراز وحتى يرغموا على الاذعان لأهداف شعبنا وتطلعاته المشروعة.

المحور الثاني: تعزيز القاعدة الاقتصادية ـ الاجتماعية للانتفاضة:

ويتم ذلك من خلال الاهتمام بالزراعة وتطويرها والعودة للارض وتعميم تجربة «حدائق النصر» وتشجيع الصناعات المحلية، وتـطوير الاقتصـاد المنـزلي، ونبذ العادات وانماط السلوك الاستهـلاكية، وانتهـاج سياسة التقشف والاكتفاء بالضروريات، والعمـل لفـك عرى التبعية ـ مأأمكن ـ بالاقتصاد الاسرائيلي.

ان النجاح في زيادة مستوى الاعتماد على النفس لايشكل ضمانـة لاستمـرار الانتفـاضـة فحسب بل ويقصر في عمر الاحتلال الذي سيشعر يوماً أن ثمن الاحتلال أعلى بكثير من فوائده.

ثالثاً: تصعيد الانتفاضة:

ان الامر الذي يتوجب علينا عدم السماح به هو تمكين العدو من التكيف مع منسوب معين للانتفاضة. مع مستوى معين من الازعاج.

لقد نجحنا طوال العام الاول للانتفاضة من الحفاظ على استمراريتها بزخم وقوة وشمول غطى جميع المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. . لكننـا رغم ذلـك لم ننجح في الـوصـول بالانتفـاضة الى مستوى العصيان الوطني الشامل لاسباب

ذاتية بالدرجة الاولى بالاضافة الى اعتبارات موضوعية .

أن هذا لايعني أن نكف عن المحاولة، فالعام الثاني للانتفاضة ينبغي أن يشهد تصعيداً نوعياً للانتفاضة، وذلك عبر اللجوء الى العصيانات الجزئية المتدرجة والمؤقتة والتي تشكل «بروفات» للعصيان الوطني الشامل، وتمهد الطريق له . . فبهذه الطريقة أساساً نستطيع أن نلحق أفدح الاضرار السياسية والمعنوية والاقتصادية بالعدو، ونجعل كلفة احتلاله باهظة جداً، واذا كانت الارقام تشير الى خسائر تتراوح بين ١,٥ ـ ٢ مليار دولار في العام الاول للانتفاضة فان واجبنا أن نضاعف هذا الرقم في العام الثاني .

كذلك فإن تصعيد الانتفاضة يستلزم توظيف القوة العسكرية الى جانب أشكال النضال الاخرى، وان تستفيد الى أقصى حد من «حساسية العدو للخسائر البشرية» وهذا حق مشروع لنا أجازته.كافة الاعراف والقوانين الدولية، بوصفه دفاعاً عن النفس ونضالاً في سبيل التحرر والاستقلال، وليس ارهاباً بأي شكل من الاشكال كما تسعى لتصوير ذلك اجهزة الدعاية المضادة: الامبريالية والصهيونية .

الانتفاضة والكفاح المسلح شكلان يتمم احداهما الآخر لايتعارضان الا عند أولئك الذين ضاقوا ذرعاً بالكفاح المسلح وقاموا مبكراً بنعي هذا المرحلة المجيدة .

ولكي لايتعرض الطابع الجماهير الضروري للانتفاضة

للخطر أو التشويه، فان ممارسة الكفاح المسلح ينبغي أن تتم خارج نطاق عمل الانتفاضة، عبر الحدود العربية وداخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ .

رابعاً: توسيع نطاق عمل الانتفاضة:

مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في مناطق احتلال عام ١٩٦٧، شهدت الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ سلسلة هامة من النشاطات الداعمة والمساندة للانتفاضة وقد بلغت هذه الفعاليات ذروتها في بعض التظاهرات الكبرى التي شهدتها هذه المناطق، وفي إندلاع حرب الحرائق ضد المنشآت الصهيونية .

لقد أثارت هذه النشاطات رعب وفزع العدو الصهيوني الذي عملت آلته الدعائية على الترويج، «للتعايش العربي ـ اليهودي» تحت راية الدولة العبرية، حتى أن بعض الأوساط الاسرائيلية لم تتردد في وصف هذه التحركات «بالكارثة» و«الخطر الماحق» .

وبالطبع ليس في ذلك مايدعو للدهشة والاستغراب، فإذا كانت الانتفاضة تعبير عن فشل اسرائيل في «هضم» نتائج حرب ١٩٦٧، فإن اندلاع الانتفاضة في «العمق الاسرائيلي» يعني فشلاً آخراً في «هضم» النتائج اغتصاب ١٩٤٨، الأمر الذي يطرح سؤالاً كبيراً حول مستقبل المشروع الصهيوني في فلسطين وفرص بقائه .

كل ذلك، رغم أن التحركات التي شهدتها مناطق ١٩٤٨ لم تنتقل بعد من مستوى المساندة إلى مستوى المشاركة، وذلك لأسباب وظروف موضوعية وذاتية، أهمها: الفارق الموضوعي بين وضع تواجه فيه جماهيرنا خطر الاجلاء والاستيطان والقبضة الحديدية والابعاد والاعتقالات الجماعية، وبين وضع يجد فيه الفلسطينيون أنفسهم كمواطنين من الدرجة الثانية، بالاضافة إلى الفارق الذاتي بين تجمع فلسطيني تحظى في أوساطه قوى الثورة الفلسطينية بالنفوذ الحاسم وتجمع آخر تلعب فيه قوى اخرى هذا القدر أو ذاك من الفاعلية والتأثير.

ورغم عدم تقليلنا ن أهمية النضالات الباسلة التي خاضتها وتخوضها جماهير شعبنا في مناطق الـ ١٩٤٨، إلا أنها مازالت في مستوى المساندة ولم تنتقل بعد إلى مستوى المشاركة، الأمر الذي يتطلب وضع هذه المهمة على جدول أعمالنا، والسعي بكل السبل المتاحة، وبالتنسيق مع القوى الفاعلة في هذه المناطق، عربية ويهودية لتوسيع نطاق عمل الانتفاضة لتشمل فلسطين المحتلة بأسرها.

إن نجاحنا في الوصول إلى هذه الغاية سيكون له الأثر الحاسم في إختصار المسافة بين إعلان الاستقلال والوصول إليه فعلاً، فهذا سلاح نوعي بالغ التأثير على العدو لايجوز إغفاله أو التقليل من شأنه.

خامساً: زيادة إسهام جماهير الشتات في دعم الانتفاضة:

إن واقع وجود مايزيد عن نصف الشعب الفلسطيني خارج وطنه في دنيا الشتات، تفرض علينا جميعاً مسؤولية خاصة في تنظيم وتفعيل الدور الذي ينبغي أن يقوم به فلسطينيوا الشتات في المعركة التي تستلزم الزج بكافة طاقاتنا وإمكاناتنا.

وإذا كان مركز ثقل العمل الوطني قد إنتقل مع إندلاع الانتفاضة إلى داخل الأرض المحتلة، فإن ذلك لايبرر على الاطلاق أية نظرة تقلل من شأن الركيزة الثانية للثورة في - الخارج -، إذ لايجوز على الاطلاق أن ننشد في لحظة إلى هذه الركيزة ونغفل الركيزة الثانية، كما بدا أحياناً أننا منشدون لركيزة الخارج أكثر من إنشدادنا لركيزة الداخل، فالأولوية في إستراتيجيتنا الوطنية ينبغي أن تعطى للأرض المحتلة، لكن ذلك لايعني على الاطلاق التقليل من أهمية الدور الذي بإمكان جماهير شعبنا في الشتات أن تضطلع به.

إن تاريخ ظاهرة الكفاح الفلسطيني المسلح المعاصرة هو إلى حد كبير تاريخ هذا الدور المميز لجماهير الشتات - خصوصاً في الأردن ولبنان - لاسيما في المراحل الصعبة التي عاشتها جماهير شعبنا تحت الاحتلال.

صحيح أن الظروف أخذت بالتبدل منذ أكثر من عقد من الزمان، لاسيما بعد حرب ١٩٨٢، لكن ذلك لايلغي أن هذا الدور يجب أن يستمر ويتصاعد وإن بات يحتل الموقع الثاني في سلم أولوياتنا في هذه المرحلة.

كثيرة هي المهمات التي بمقدور جماهير شعبنا في الشتات أن تضطلع بها لدعم الانتفاضة وإسنادها، تبدأ بحملات الجباية والتبرعات، وتمر بالدور الاعلامي ـ السياسي الملتف حول منظمة التحرير الفلسطينية وبرامجها وقرارات مجالسها الوطنية، ولاتنتهي بممارسة الكفاح المسلح والانخراط فيه عبر الحدود العربية مع فلسطين المحتلة.

إن كل ذلك يتطلب سياسة مبرمجة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لتوظيف هذه الطاقات الجبارة وتسخيرها خدمة للانتفاضة وضمانة لديمومتها وتطورها.

وفي ظل المصاعب التي تواجهها المنظمة مع الأنظمة العربية المختلفة وقصور هذه الأخيرة عن الوفاء بإلتزاماتها حيال دعم الانتفاضة، فإن «الاعتماد على الذات» يصبح المخرج الوحيد الضروري والملح لتأمين إحتياجات دعم وإسناد الانتفاضة.

ورغم أن التفكير بتفعيل دور جماهير الشتات ينبغي أن يلحظ الصعوبات التي تضعها الأنظمة العربية في وجه النشاط المستقل للمنظمة في أوساط شعبنا، إلا أن هذه المصاعب لايجب أن تقف حائلاً دون تقدمنا باتجاه تحقيق هذه المهمة، ففي المعركة الطويلة والشاقة في سبيل ترجمة إستقلالنا الوطني ينبغي توظيف كافة الجهود والطاقات.

سادساً ـ الاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية:

إن القيام بمهمة التعبئة والتنظيم لمختلف طاقات شعبنا وإنجاز المهام المطلوب القيام بها للوصول إلى شواطىء الحرية والاستقلال يتطلب «أداة للثورة» تمتلك القدرة على لعب هذا الدور وبالكفاءة والاقتدار الضروريين.

ونحن هنا لانذيع سراً إذا قلنا أن أحد الأخطار التي تواجه الانتفاضة إنما يتمثل في مستوى وطبيعة الوحدة القائمة في إطار «أداة الثورة» وفي مستوى وطبيعة المؤسسات التي تتشكل منها منظمة التحرير.

فمن جهة مازالت علاقات الهيمنة والفئوية والتفرد تسود العمل الفلسطيني، ومن جهة اخرى مازال الفساد والمحسوبية يشكلان مظهراً بارزاً لعمل مؤسساتنا الوطنية، ومن جهة ثالثة مازال «التعطيل» سيد الأحكام بالنسبة لمعظم اتحاداتنا ومنظماتنا الديمقراطية والجماهيرية والمهنية.

إن هكذا وضع شاذ لايجوز أن يستمر خصوصاً في زمن الانتفاضة، التي تتطلب وبالحاح «ثورة في الثورة» واعادة بناء يشمل مختلف هيئاتنا ومؤسساتنا وطرق عملنا وعلاقاتنا الداخلية، لكي نكون فعلاً أمام أداة ثورية كفؤة وموحدة وترتقي إلى مستوى المجد والبطولة الذي يصنع يومياً على ثرى وطننا المحتل.

ينبغي اشاعة الديمقراطية في عمل مؤسساتنا وتكوينها وطرق اتخاذ القرار فيها.. ينبغي إشاعة مبدأ التمثيل النسبي في صياغة وبناء جميع أطرنا ومؤسساتنا واتحاداتنا ينبغي توحيد

كافة ميادين العمل الوطني الفلسطيني بحيث نكون أمام أداة واحدة للثورة، وليس أمام سلسلة من المراكز والأدوات.

من جهتنا ندعو للحفاظ فقط على الاستقلال التنظيمي والايديولوجي لكل فصيل، وما عدا ذلك نخاطب العالم بخط واحد وسياسة واحدة وأداة موحدة شرط أن تتم عملية الاصلاح هذه ويعاد تكوين مؤسسات م. ت. ف على قاعدة التمثيل الديمقراطي النسبي.

ان إحداث مثل هذا الاصلاح الديمقراطي ضروري من أجل ضمان دعم ممكن للانتفاضة عبر أداة الدعم وقناته الوحيدة - القيادة الوطنية الموحدة - وهو ضروري كذلك لضمان خوض المعركة السياسية بذات الجدارة التي تخوض فيها جماهير شعبنا معركة الحجر والمولوتوف مع المحتل الصهيوني.

ان الاخلاص للانتفاضة لشعارها المركزي الناظم: الحرية والاستقلال، يستوجب مثل هذه العملية الاصلاحية الشاملة، إذ تكمن هنا ضرورتها الموضوعية وليس في المصالح أو الحسابات الفئوية الضيقة التي يلوح بها البعض في وجه المتحدثين بأهمية وضرورة الاصلاح الديمقراطي.

* * *

هذه بعض أبرز المهام الواجب القيام بها من أجل تجسير الهوة بين اعلان الاستقلال وتحقيقه، وسوف نتابع في مقال

لاحق حديثنا عن المهمات الواجب الاضطلاع بها على الساحة العربية لقطع المسافة على طريق انجاز حقنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولتنا المستقلة على ترابنا الوطني وعاصمتها القدس.

النظام العربي القائم
.. والحالة الفلسطينية

كشفت الانتفاضة الفلسطينية عن الجوهر العميق لازمة البرجوازية العربية الحاكمة.. وأشهرت للملأ حالة الافلاس والانهيار التي يعيشها النظام العربي القائم.

فالانتفاضة المندلعة منذ أربعة عشر شهراً في جميع مدن ومخيمات وقرى الوطن المحتل، لم تلق من الانظمة العربية - أغلبيتها الساحقة على الاقل - سوى التنكر وادارة الظهر بل والسعي الجاد لاخمادها والتآمر عليها استجابة للمطالب الملحة للدوائر الامبريالية. وبشكل خاص لجهود واشنطن.

ولا نبالغ إذا قلنا أن الدوائر العربية الرجعية قد تلقت انباء اندلاع الانتفاضة واستمرارها البطولي بقلق وخشية لاتقل عن الكيان الصهيوني ذاته لاسيما وانها- أي الانتفاضة - شكلت النموذج القابل للتكرار والاحتذاء من قبل الجماهير العربية.. وقد عبرت غير جهة عربية - بالممارسة الفعلية - عن استعداداتها لمواجهة احتمال انتقال شرارة الانتفاضة الى العواصم العربية.

لهذا لم يكن مستبعداً أن تتخذ غالبية الانظمة العربية القائمة موقف المستنكف عن تقديم أي دعم مادي أو سياسي للانتفاضة، وأن يعمد بعضها- خصوصاً في عمان والقاهرة - الى ممارسة كل الضغوط الممكنة من أجل تطويق الانتفاضة واغراقها في دوامة المشاريع السياسية المشبوهة.. وممارسة الضغوط على منظمة التحرير الفلسطينية لدفعها

للقبول بالشروط الامريكية والاستجابة لمطالب واشنطن وغيرها من العواصم الغربية.

لقد بذلت هذه الانظمة جهوداً حثيثة لوقف الانتفاضة ـ مبادرة مبارك لوقف الانتفاضة مقابل وقف الاستيطان لمدة ستة أشهر ـ وقدمت الوعود لفليب حبيب بفرض الحصار الاقتصادي عليها، ومارست كل مابوسعها لاغراق المنظمة في دوامة المقترحات والمشاريع والالتزامات التي أُريدَ بها وقف عجلة التغيير التي بدأت تحدثها الانتفاضة في الساحة العربية.. والتي عصفت حتى الآن بالكثير الكثير من الاحلام والاوهام السوداء التي «عشعشت» في مخيلة أكثر من طرف عربي.

ألم تُسقط مؤامرة التقاسم الوظيفي ووثيقة لندن؟ ألم تدفع بالملك حسين مرغماً الى الاعلان عن تخليه عن أطماعه الالحاقية وفك ارتباطه القانوني والاداري بالضفة الفلسطينية المحتلة؟! ألم تعصف الانتفاضة بنتائج قمة الوفاق والاتفاق الطارئة في عمان وتستبدلها بمقررات قمة الانتفاضة في الجزائر والتي جاءت منسجمة مع التوجهات الفلسطينية؟! ألم تدفع الانتفاضة بالخيار الاردني وبسياسة حسني مبارك الى أضيق الزوايا لتعيد للقضية الفلسطينية.. للخيار الفلسطيني مكانتها المرموقة على مختلف الصعد والمستويات ولتصبح مجدداً القضية الاقليمية رقم واحد على جدول الاهتمامات الدولية.

كل هذه الحقائق ـ وكثير غيرها ـ فرضتها الانتفاضة فرضاً على السياسة العربية الرسمية.. على النظام العربي القائم الذي اضطر للانحناء أمام موجة الغضب والمقاومة الفلسطينية التي لم تهدأ في مختلف ساحات وميادين أرضنا المحتلة.

أمام ذلك كله، كان طبيعياً أن يلجأ النظام العربي.. البرجوازية العربية، الى العمل من أجل تحويل هذه الانحناءة المؤقتة امام رياح الانتفاضة الفلسطينية، الى فرصة للانقضاض على منظمة التحرير الفلسطينية وتفريغ مكتسباتها من أي مضمون حقيقي. بالوسائل الدبلوماسية.. بالضغط السياسي بعد أن نشطت محاولات «عرض القوة» بأشكالها المختلفة في مراحل سابقة.

ففي الوقت الذي تشهد فيه العواصم العربية احتفالات بافتتاح السفارات الفلسطينية، نرى غالبية هذه العواصم تدفع باتجاه «تنشيط سياسة التنازلات المجانية» وترحب بحرارة بالاعتدال والواقعية الفلسطينية وتمحض ثقتها لاصحاب هذه السياسة دون سواهم بل و«تشجعهم» على المضي قدماً في هذا الطريق.. وإذا كان بعض هذه الانظمة يريد بالوضع الفلسطيني أن يصل الى مستوى التلطي بمظلة الخيار الاردني معدلاً في بعض جوانبه فإن بعضها الآخر يبدو غير متحفظ على وجود «النظام الفلسطيني» ولكن شريطة اندماجه بالنظام العربي وقبوله بحالة العجز والاستسلام التي

يعيشها هذا النظام.. بل وأبعد من ذلك يمكن القول ان هذا المنطق بدأ يجد صداه في بعض العواصم العالمية التي جعلتها الانتفاضة تدرك أن لاحل في المنطقة دون الاقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فأخذت تنحو باتجاه الاقرار بهذا الحق من جهة والعمل لتفريغه من مضمونه التحرري من جهة أخرى.. فهل ثمة من طريق أفضل من فرض الاندماج بين «الحالة الفلسطينية» و«الحالة العربية الرسمية» للوصول الى هذا الغرض؟!

الخصائص والعقبات

مما لاشك فيه، أن البرجوازية العربية الحاكمة، السائرة على طريق التهافت والاستسلام، قد بذلت طوال عقدين من الزمان أو يزيد، جهوداً مضنية من أجل فرض الاستسلام على البرجوازية الفلسطينية، وتحويل منظمة التحرير الفلسطينية الى عنصر من العناصر المكونة للنظام العربي القائم.. وقد اتبعت في سبيل ذلك سياسة العصا والجزرة المزدوجة و«بتقاسم وظيفي» للادوار قل نظيره.. خصوصاً في السنوات التي اعقبت زيارة السادات للقدس وتوقيعه على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المنفرد مع العدو الصهيوني.

ومع كل «تقدم» كانت تحرزه هذه الانظمة على طريق تعميق التبعية واعادة الارتباط بالدوائر الامبريالية.. ومع

سقوط أشكال المواجهة التي انبثقت عن هذه الانظمة ضد سياسة كامب ديفيد وضد النظام المصري (قمة بغداد، قرارات المقاطعة، جبهة الصمود وغيرها).. كانت معالم انهيار النظام العربي تتضح أكثر فأكثر، وكانت الضغوط التي تمارسها هذه الانظمة على المنظمة تزداد أكثر من أي وقت مضى.

وليس في ذلك مايدعو للدهشة فالمرحلة التي نطلق عليها «مرحلة كامب ديفيد» يتلخص مضمونها في انهاء الصراع العربي الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية، واعادة ربط المنطقة العربية برمتها بعجلة السوق الامبريالي كتابع ذليل منهوب الخيرات والثروات، واطلاق يد اسرائيل في المنطقة وتعزيز وجودها بوصفها «الكنز الاستراتيجي» للامبريالية في هذه البقعة من العالم، وتكريس الانظمة القمعية والديكتاتورية والعسكرية العربية بوصفها اداة التحكم برقاب هذه الامة والادة الموكل بها تصفية واجهاض حركة التحرر العربية، وتأسيساً على كل ذلك تحويل هذه المنطقة الى جزيرة عائمة فوق بحر من النفط مغلقة لواشنطن وحلفائها.

ولما كانت أشكال المواجهة العربية لهذه التحديات من الهشاشة بمكان بحيث لم ينجح أي منها بالاستمرار أو في تحقيق أهداف هذه المواجهة، وذلك بحكم طبيعة الانظمة التي قادت عملية المواجهة هذه فقد كان طبيعياً أن تتساقط

جميعها الواحد تلو الآخر، وأن ينتهي الحال بعودة الانظمة العربية، الى مصر دون أي شروط مسبقة، وأن يقف النظام المصري اليوم، متأهباً للعودة لمؤسسة الجامعة العربية والقمة العربية بعد أن نجح في فرض «عودته المظفرة» افرادياً وعلى الجميع دون استثناء تقريباً.

ولعل خير دليل على بؤس الحالة العربية الرسمية أن يعمد النظام المصري وهو في ذروة انفتاحه العربي واستعداده للعودة للقمة العربية، الى تجديد كامب ديفيد وبطريقة ساداتية الطراز حين أعلن حسني مبارك عن استعداده لزيارة اسرائيل - على خطى سلفه - اذا كانت هذه الزيارة ستدفع عجلة السلام الى الامام.

وإذا كانت هذه هي حقبة كامب ديفيد، وهذه هي الاشكال الهشة التي انطلقت لمواجهتها، فهل يبدو بعد ذلك مستهجناً أن تعمل الانظمة العربية على احتواء «الحالة الفلسطينية الشاذة» وتذويبها في البوتقة الرسمية العربية؟! بل وهل يبدو مثاراً للدهشة أن نجد هذه الانظمة وقد أصابت بعض النجاح - الجزئي - في مسعاها هذا؟!

ليس في ذلك مايدعو للدهشة والاستغراب، فهذا السعي سيستمر ويتواصل طالما ظلت الثورة الفلسطينية المنضوية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية تشكل الاستثناء والخروج على السمة الرئيسية التي تطبع الوضع العربي الرسمي بطابعها الخاص.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو لماذا لم تنجح البرجوازية العربية الحاكمة في احتواء الحالة الفلسطينية وفرض الاستسلام على البرجوازية الفلسطينية؟ أو بكلمات اخرى هل البرجوازية الفلسطينية تشكل الاستثناء «للقاعدة العربية» والى أي مدى بمقدورها أن تظل كذلك؟ وماهي العوامل والاسباب التي تقف وراء هذا الاستثناء؟!

قد يقال الشيء الكثير عن ميول البرجوازية الفلسطينية نحو المهادنة أو اتجاه بعض شرائحها في بعض الاحيان للمساومة غير المشروعة أو للتفريط بمكتسبات الثورة أو بإبداء الاستعداد للتكيف مع شروط الاعداء ومطالبهم. . وقد واجهنا على امتداد السنوات الماضية، خصوصاً بعد عام **١٩٨٢** (عام الاجتياح والحصار وخروج قوات الثورة من بيروت)، واجهنا تفاقماً لهذه الميول الانهزامية عبرت عن نفسها في أكثر من محطة كان أبرزها اتفاق **١١** شباط **١٩٨٥** بين الاردن والمنظمة والذي ساهم في خلق أزمة حادة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

قد يقال هذا، وقد يقال كثير غيره، لكن القضية الجوهرية تبقى رغم ذلك، تتمثل في عدم نجاح جميع المحاولات الرامية لفرض الاستسلام على البرجوازية الفلسطينية حتى هذه اللحظة ودفعها للتحول الى ملحق بالنظام العربي القائم. . حيث ظلت منظمة التحرير الفلسطينية طوال هذه السنوات في موقع التصادم مع الامبريالية والصهيونية

ومشاريعهما في المنطقة. . وظلت في المواقع الصدامية لحركة التحرر العربية وجزءاً لايتجزأ من حركة التحرر والتقدم والسلم على الصعيد العالمي.

فالبرجوازية الفلسطينية مازالت تجد مصلحتها في استمرار الائتلاف الوطني المنضوي في اطار منظمة التحرير الفلسطينية. . ومازالت تجد مصلحتها في اطار استمرار الثورة والانتفاضة. . استمرار النضال من أجل الظفر بالحرية والاستقلال. . استمرار النضال حتى الوصول الى شواطيء الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويعكس انخراط هذه الطبقة بمختلف شرائحها وفئاتها الوطنية في الانتفاضة والثورة والمنظمة هذه المصلحة الموضوعية، ويشكل ذلك الاساس الطبقي لاستمرار الحلف الوطني المجسد في منظمة التحرير.

كما تعكس القرارات والمواقف والسياسات التي تصدر عن مختلف هيئات ومؤسسات منظمة التحرير والتي تشكل القاسم المشترك بين مواقف مختلف اتجاهات العمل الوطني الفلسطيني. وأساساً للبرجوازية المتنفذة في المنظمة، والتي تلقى تأييداً والتفافاً شعبياً وتأييداً وتضامناً من قبل الاوساط الحليفة والشقيقة والصديقة على الساحتين العربية والدولية، يعكس كل ذلك طبيعة الموقع الذي مازالت تحتله هذه الطبقة في اطار القوى المحركة للثورة في مرحلتها الراهنة: مرحلة التحرر الوطني والنضال في سبيل نيل الاستقلال.

أي أننا نستطيع القول دون أن نخشى السهام التي قد يطلقها البعض أن البرجوازية الفلسطينية لم تسقط رغم كل محاولات عرب أمريكا، في مستنقع الانيهار والافلاس الذي سقطت فيه البرجوازية العربية الحاكمة، ويعود ذلك الى جملة من الاسباب أهمها:

أولاً: أن هذه البرجوازية لا تمتلك حتى اللحظة دولة خاصة بها، وبهذا فقدت التعبير المادي والكيان المجسد لمصالحها.

فالدولة، خصوصاً في تجربة البلدان المستقلة حديثاً من نير الاستعمار والامبريالية هي الاداة الرئيسية لتحقيق التراكم الرأسمالي وهي جهاز توزيع الثروة واعادة توزيعها بين مختلف طبقات المجتمع وهي القناة التي نمت عبرها شرائح البرجوازية البيروقراطية الجديدة، والتي كان لها الدور الحاسم في قيادة معركة الاستقلال بالسلطة السياسية والسوق الاقتصادي، وقيادة حقبة التراجع والتبعية واعادة الارتباط بالسوق العالمي وبالمركز الامبريالي كذلك.

وإذا مادققنا النظر في تجربة الانظمة المستقلة (أنظمة البرجوازية الوطنية) أو حتى تجربة الانظمة البرجوازية التقليدية، لوجدنا كم هو هام ورئيسي الدور الذي يضطلع به جهاز الدولة، ليس بوصفه التنظيم السياسي للطبقة المسيطرة اقتصادياً فحسب، بل وبوصفه كذلك جهاز التراكم الرأسمالي ووسيلته، فالدولة عادة عبر جهازها

الاقتصادي الاساسي: الموازنة العامة - تلعب دور رب العمل الرئيسي وتتحكم الى حد كبير بتوزيع الثروة والدخل الوطني، والتراكم الرأسمالي يتخذ في كثير من هذه البلدان ان لم نقل فيها جميعها، طابع التراكم البيروقراطي لرأس المال.

في غياب الدولة، وجدت البرجوازية الفلسطينية نفسها، بلا سلطة سياسة ولا سوق اقتصادي خاصاً بها، ففي الارض المحتلة، تتعرض للتنافس غير المتكافيء مع رأس المال الصهيوني وفي الاردن تتعرض، كما تعرضت تاريخياً «لقانون تفاوت النمو» مع البرجوازية الاردنية، وفي بقية بلدان الشتات تدفع ثمن هويتها الوطنية ومنافسة البرجوازيات العربية لها «تلك المنافسة التي تتخذ أحياناً أساليب غير اقتصادية» الأمر الذي أخر موضوعياً تكرار ذات العملية التاريخية التي أفضت الى سقوط البرجوازيات العربية «سقوطها التاريخي المتحقق وسقوطها السياسي الوشيك والراهن».

ولهذا كله يبدو مطلب الدولة المستقلة، مطلباً أساسياً للبرجوازية الفلسطينية ومن المستبعد أن تقدم على التنازل عنه أو التفريط فيه.

وقد يقال إن منظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت الى دولة، قد وفرت عبر ما تمتلك من امكانيات مادية هائلة ومؤسسات واجهزة مختلفة، فرصة بديلة أمام البرجوازية الفلسطينية للاستعاضة عن الدولة بالمنظمة، وأن هذا قد

شكل أساساً موضوعياً لنمو شريحة بيروقراطية داخل المنظمة تنحو باتجاه التفريط والمساومة.

إن هذا القول، رغم بعض جوانب الصحة التي ينطوي عليها، الا أنه لاينسجم مع حقيقة الدور الفعلي الكبير الذي يلعبه جهاز الدولة في رسم مسارات البرجوازية وأية برجوازية - سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاقتصادي.

فالمنظمة وما تولد عنها من اجهزة وشرائح بيروقراطية لم تعوض البرجوازية الفلسطينية عن غياب السلطة والسوق، ولم تلغ الآثار الضارة الناجمة عن قوانين المنافسة والنمو غير المتكافئة التي تخضع لها البرجوازية الفلسطينية داخل الارض المحتلة أو في الشتات بل أنه لم يقلل حتى من أثر سياسة التدمير والاقتلاع التي تتعرض لها هذه الطبقة على يد سلطات الاحتلال دائماً، وبفعل سياسة الاردنة حيناً والسياسات الاقليمية للبرجوازيات العربية أحياناً.

صحيح أن توفر المنظمة على امكانيات مادية هامة، قد ساهم بفعل سياسة الهيمنة والافساد وشراء الذمم ومراكز القوى وغيرها، وبفعل سنوات العلنية المريحة في لبنان وبعده في دنيا الشتات الى خلق شريحة بيروقراطية داخل المنظمة لديها مثل هذه الميول، لكن الحديث هنا يقتصر على شريحة محدودة وليس عن طبقة بأكملها وعلى ميول واتجاها، وليس على سياسة ونهج متكاملين. . لكن هل يعني ذلك أن سياسة تقديم التنازلات المسبقة والمجانية لن تؤتي ثمارها المرة الا في

حال تحقق الاستسلام الكامل ومايترتب عليه من انتقال البرجوازية الفلسطينية الى موقع الاندماج الكلي بالنظام العربي القائم.

أن الاجابة التي تقدمها التجربة والحياة، تؤكد أن هذه السياسة خطرة بل وخطرة جداً، ليس في نتائجها النهائية فحسب بل وبما تلحقه من أضرار مباشرة على أكثر من مستوى وصعيد.

فمن جهة أولى: يترتب على هكذا سياسة انعكاس سلبي مباشر على الحالة الجماهيرية، ذلك أن منطق تقديم التنازلات المسبقة والمجانية خصوصاً مايتصل منها بإبداء الاستعداد للاعتراف بالعدو الصهيوني، أو الاشارة الى استعداد مماثل للتخلي أو للمساومة عن حقوق شعبنا الوطنية الاساسية، هذا المنطق من شأن استشرائه أن يخلق حالة ارتباك في صفوف جماهير شعبنا ويسهم في اضعاف يقظتها الثورية.

ومن جهة ثانية: تنعكس هكذا سياسات بأوخم العواقب على وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني المنضوية تحت رايات منظمة التحرير الفلسطينية فالوحدة الوطنية التي تبنى أساساً على أساس برنامج القواسم المشتركة. برنامج الحد الادنى المتفق بشأنه بين هذه القوى، تتعرض للاهتزاز عند بروز مظاهر الخرق والتجاوز لهذا البرنامج.

وليس بخاف على أحد أهم أسلحتنا في هذه المرحلة،

واحد أهم عوامل استمرار الانتفاضة، يتمثل في الوحدة الوطنية المجسدة في اطار منظمة التحرير.

ومن جهة ثالثة: أن هكذا سياسات تقدم السند للقوى المتربصة بالمنظمة، سواء تلك السلفية منها أو تلك التي تنتهج خطاً «فوق يسارياً» ذلك أن بروز مثل هذه الخروقات يدعم «مخاوف» هذه الأطراف ويوفر لها أسانيد اضافية للتمسك بنهجها الخاطيء والخطر ويعزز من مواقع نفوذها.

ومن جهة رابعة: فإن مثل هذه السياسات المتهافتة تفقد المنظمة قدرتها على القيام بدورها كرافعة لحركة الجماهير العربية وكموقع صدامي أول مع المشروع الامبريالي الصهيوني، بل يمكن القول أن هكذا سياسات توفر «صك البراءة» المجاني للانظمة المتخاذلة والمستسلمة ويجعلها قادرة على تمرير وتسويغ مواقفها المناهضة للقضية الفلسطينية ولقضايا الامة العربية.

في ضوء ذلك كله يتوجب على القوى الديمقراطية الفلسطينية أن تعزز دورها في مواجهة هكذا سياسات متهافتة وقطع الطريق على استفحالها والحيلولة دون وصولها الى نهاية المطاف والسعي للحد من نتائجها الضارة والمدمرة.

ثانياً: طبيعة المشروع الصهيوني، ونظرته لما يسمى «بأرض اسرائيل» في مقابل ماتبديه البرجوازية الفلسطينية من تمسك بمطلب الدولة المستقلة، كونها التعبير المادي - كما أشرنا - والكيان المجسد لمصالحها، في مقابل هذا المطلب

الذي يشكل أساساً للحلف الوطني الفلسطيني، يقف الكيان الصهيوني موحداً ـ باتجاهاته الرئيسية على الأقل على رفض هذا المطلب والتمسك بالنظرية الصهيونية ـ التوراتية عن أرض اسرائيل.

فإذا كانت اسرائيل مستعدة للانسحاب من أرض أو «أو حتى الاراضي» العربية المحتلة عام ١٩٦٧ مقابل شروط استسلامية مذلة كما حصل بنتيجة كامب ديفيد، أو بدون قيد أو شرط كما حصل في بعض مناطق لبنان وإذا كان تطور «مفهوم الامن» و«نظرية الحدود الامنة» في ظل تطور أنظمة الصواريخ بعيدة المدى والمحكمة التوجيه، يجعل اسرائيل في موقع المستعد حتى للتفاوض حول مستقبل الجولان رغم القرار الصهيوني بضمه ـ اذا كان كل ذلك يبدو محتملاً الا أن الأمر الذي يبدو غاية في الصعوبة والتعقيد هو استعداد اسرائيل للانسحاب من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين.

فهذه المناطق ليست، مهمة لامن اسرائيل فحسب، بل هي جزء من صميم الايديولوجيا الصهيونية، يفرض التخلي عنها إعادة نظر في كثير من الأسس والمرتكزات الفكرية والسياسية والامنية للكيان الصهيوني.

صحيح أنه برزت في الآونة الاخيرة أصوات اسرائيلية عديدة تدعو لحل سياسي يقوم على قاعدة «دولتين لشعبين»، وان هذه الأصوات باتت تعبر اليوم عن رأي اتجاه لا يستهان

به داخل الرأي العام في «اسرائيل». . لكن الصحيح كذلك أن المظهر الرئيسي لهذا الكيان مازال هو هو: التطرف، التعصب، الشوفينية العنصرية التوسع والعدوان. . ليس هذا فحسب بل أن نتائج انتخابات الكنسيت الاسرائيلي الاخيرة، جاءت لتعكس زيادة نفوذ القوى المتطرفة والدينية داخل الحياة السياسية في اسرائيل الامر الذي انعكس بصورة واضحة في برنامج الائتلاف الحكومي الذي يكاد يعتبر نسخة منقحة عن برنامج الليكود.

وإذا كنا هنا لن نتوقف أمام مواقف الاتجاهات الصهيونية المتطرفة من نوع «موليدت» انصار الترانسفير، أو تسوميت، أو غيرهما، لأنها ليست بحاجة لمثل هذا الوقفة لوضوح معانيها ومغزى ظهورها، الا أننا سنكتفي بالاشارة الى أن الاتجاهين السياسيين الرئيسيين داخل اسرائيل الليكود والتجمع، يجمعان على ثوابت اساسية منها: لا للدولة الفلسطينية، لا لعودة القدس العربية، لا للانسحاب الكامل، لا لمنظمة التحرير.

هذه اللاءات التي يجمع عليها أكثر من خمسة أسداس النواب الصهاينة تظهر كم هي بالغة الصعوبة والتعقيد فرصة الانسحاب الاسرائيلي عن الارض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وبناء الدولة المستقلة.

لا نقول ذلك من موقع التشاؤم، أو من موقع التقليل من اهمية الأثر الذي بمقدور نضالات شعبنا ـ خصوصاً في زمن

الانتفاضة ـ أن تحدثه سواء بالنسبة لموازين القوى في المنطقة أو على صعيد الكيان الصهيوني. . بل لتأكيد حقيقة طالما أكدنا عليها، وهي أن المسافة بين الاعلان عن الاستقلال والوصول إليه فعلاً، هي مسافة شاقة وطويلة وتستلزم الكثير من الجهد والتضحيات، حتى لانقع فريسة الاوهام أو السعي لتحقيق الاستثمار المتسرع للانتفاضة.

نصل من كل ذلك الى نتجة مفادها أن شعار إقامة الدولة الفلسطينية الذي يشكل جوهر برنامج الاجماع الوطني الفلسطيني هو شعار متصادم مع المخطط الامبريالي الصهيوني وأن القوى التي مازالت ترفع رايات هذا الشعار، ومن ضمنها بالطبع البرجوازية الفلسطينية هي قوى متصادمة مع هذا المخطط واستهدافاته المشبوهة.

وطالما أن المسافة التي تفصلنا عن تحقيق هذا الشعار مازالت مسافة طويلة كما أشرت. . وطالما أننا نعتقد أن قطبي الصراع في المنطقة، سيبديان تمسكاً ملحوظاً بمواقفهما، المنظمة بالتأكيد على مطلب الدولة واسرائيل بالتأكيد على رفضه، فإن حدود هذا التصادم لن تكون تكتيكية أو مؤقتة، بل قد تمتد لتغطي فترة من الوقت.

البرجوازية والدولة

لكل الاسباب التي ذكرت يبدو الخيار الرئيسي المرجح في المدى المرحلي المنظور هو خيار التمسك بمطلب الدولة

الفلسطينية من مختلف اتجاهات الحلف الوطني المنضوي في اطار منظمة التحرير وبضمنه البرجوازية المتنفذة.

لكن ترجيحنا لخيار تمسك البرجوازية بالدولة الفلسطينية كسقف أعلى لنضالاتنا في هذه المرحلة، لايعني أن الباب قد اغلق تماماً في وجه الاحتمالات الاخرى وان كانت تبدو في المدى المنظور غير مرجحة.

فالبرجوازية الفلسطينية ذات النهج السياسي البرغماتي المتأصل قد تجد نفسها مدفوعة بجملة من الظروف والعوامل مضطرة للهبوط بسقف مطالبها الى مستوى دون ذلك، خاصة وأننا أمام قضية بالغة التشابك والتعقيد كالقضية الفلسطينية من جهة أولى، ومن جهة ثانية فأن أربعين عاماً من الشتات خارج الوطن قد جعل هذه البرجوازية ترتبط بشبكة علاقات متداخلة، اقتصادية واجتماعية وسياسية مع البرجوازيات العربية، تدفع ـ رغم أنها ليست مواتية تماماً لصالح البرجوازية الفلسطينية ـ باتجاه الحفاظ على هذا الحد من «نظام الامتيازات» اذا تعذر الحصول على الدولة بما هي سلطة وسوق.

إن الخيار الاول الذي تتمسك فيه البرجوازية الفلسطينية هو خيار الاستقلال الوطني، ولكن اذا تعذر تحقيق مثل هذا الخيار فأنها ستبقي الباب مفتوحاً ـ حتى لو كان مواربا ـ أمام الخيارات الاخرى.

وبالطبع فإن الاتجاه الذي ستسلكه هذه الطبقة سيتأثر

بجملة عوامـل، ولا نبـالغ اذا قلنا أن طبيعة الدور الذي ستلعبـه القوى الديمقراطية الفلسطينية وحجم هذا الدور سوف يساهم في تقدير طبيعة الخيارات المطروحة على هذه الطبقة وفي تحديد أي من هذه الخيارات سيجري اللجوء إليه.

فكما أن الدور الذي لتعبه القوى الديمقراطية الفلسطينية يساهم بشكل مؤثر في صيانة الخط الوطني للمنظمة وأبعاد الـبرجـوازية الفلسـطينية عن الـوقـوع في براثن مستنقع الاستسـلام العـربي الرسمي كذلك فإن زيادة هذا الدور وتفعيله سيكـون له أكـبر الأثـر في توفـير الحـماية السياسية للمنـظمة والانتفاضة، وفي تأكيد الالتزام بالبرنامج الوطني المـرحـلي لمنظمة التحرير وجوهره حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

المشروع الصهيوني احتمالات الانكفاء

قد يقال، ولكن ماذا لو بلغ الخلل في توازن القوى الذي تحدثـه الانتفـاضـة وتفاعلاتها على الساحة الدولية الى حد عرض الصفقـة التـالية: دولة فلسطينية مقابل الاستسلام الكامل، ماذا سيكون موقف البرجوازية الفلسطينية وكيف سيتحدد في ظل هذا المستجد النوعي موقف اليسار الفلسطيني.

وهنا يجدر بنا أن نتوقف امام جملة من الحقائق أهمها.

أولاً: أن هذا الخيار هو بلا شك أحد الخيارات التي تلوح بها أكثـر من عاصمـة عربية ودولية، وتـريد بموجبه خلق «النـظام الفلسـطيني» ودمجه بالنظام العربي القائم وبذات الشروط الاستسلامية.

ثانيـاً: ان هذا الخيار يداعب بلا شك أماني وتطلعات شرائح وفئات برجوازية فلسطينية عديدة، وربما كان بالنسبة لها السقف الـذي تتطلع إليه، وربما راهنت في ضوئه على امكانية تمرير هذه المعادلة ـ الصفقة على الشعب الفلسطيني بأسره ـ أو اغلبيتـه العـظمى على الأقـل. مستغلة توقه للاستقلال واقامة دولته على ترابه الوطني.

ثالثاً: لكن رغم ذلك فإن هكذا صفقة ـ معادلة، تفترض ان المشروع الصهيوني قابل للانكفاء والتراجع الى المستوى الذي يسمح بتمرير مثل هذه الصفقة.

أن السؤال الـذي يطرح نفسـه بقـوة هو هل المشروع الصهيوني قابل للانكفاء فعلاً، وهل يبقى في حال انكفائه أو بالأحـرى اضطراره للانفكاء مشروعاً صهيونياً؟.. أي بكـلمات أخـرى هل يتجـرد المشروع الصهيوني في حال اضـطراره للانكفـاء من بعض ملامحه الاساسية كمشروع صهيوني، شرس، عدواني، توسعي؟! أن الاجابة على هذه التساؤلات كما تبدو من وجهة نظرنا تتمثل في:

أ: أن المشروع الصهيوني سيقـاوم الانكفاء ولن يكون تراجعه عن «أرض اسرائيل» أو قبوله بقيام دولة فلسطين بين

نهر الارن والبحر المتوسط الى جانب «اسرائيل» أمراً سهل التحقق بل ستقف دونه العديد من العقبات والعراقيل وسيتكلف مسيرة مضنية من النضالات والتضحيات .

ب : ان المشروع الصهيوني قد يضطر للانكفاء عند لحظة معينة ـ لا نراها قريبة ـ وقد تنجح الانتفاضة والثورة مستندة الى زخم الانفراج الدولي والتفهم العالمي لحقوقنا الوطنية في فرض الانكفاء عليه ، لكن دحر هذا المشروع والحاق الهزيمة النهائية به هي عملية تاريخية تتطلب موازين قوى عربية غير تلك القائمة حالياً ، ويتطلب تفهماً دولياً ، أفضل مما هو قائم اليوم لجهة ادراك الطبيعة العدوانية للكيان الصهيوني التي لاتهدد سلام المنطقة فحسب بل والسلام العالمي كذلك .

جـ : وحتى لو فرض الانكفاء على هذا المشروع تحت ضغط الظروف التي أشرنا اليها ، وحتى لو اضطر الى تغيير بعض ملامحه ، الا أن جوهر هذا الكيان . . المظهر الرئيسي الذي سيظل يطبعه بطابعه ، هو كونه كيان صهيوني ـ عنصري ـ فاشي ـ عدواني . . الامر الذي سيفرض موضوعياً ـ على الأقل استمرار الصراع ضده حتى دحره وإلحاق الهزيمة التامة به .

وفي مطلق الاحوال ، فإن الرهان الاساسي الذي تعقد حوله آمال شعبنا وتطلعاته سيبقى منصباً على الانتفاضة وامكانية استمرارها وتصاعدها ، وماستحدثه من خلل في موازين القوى في المنطقة ، تمكن شعبنا من انتزاع حقه في

العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة ، ليس وفقاً للصيغة ـ المعادلة المذكورة : دولة مقابل الاستسلام ، بل وفق صيغة تؤمن لشعبنا حقوقه الوطنية ، ولا تلغي عن دولتنا المطلوبة والمنشودة طابعها الوطني الديمقراطي التحرري .

الانتفاضة والواقع العربي

الدولة الفلسطينية مهمة كفاحية لحركة التحرر الوطني العربية

تبرز مهمة إقامة الدولة الفلسطينية اليوم بوصفها المهمة الاولى والاهم المطروحة على جدول أعمال الثورة الفلسطينية المعاصرة، فتحقيق هذا الهدف أصبح وسيظل محور العملية الكفاحية الشاقة التي يخوضها شعبنا الفلسطيني.

والجديد في الأمر، أن هذه المهمة قد انتقلت بفعل الانتفاضة الشعبية الباسلة في الارض المحتلة، من دائرة الامكان التاريخي الى دائرة الامكان الواقعي، حيث بات مطلب إقامة الدولة الفلسطينية وحق تقرير المصير، بنداً ثابتاً على جدول أعمال الاغلبية الساحقة من دول العالم وشعوبه وحركاته الديمقراطية والتحررية والانسانية.

مما لاشك فيه أن اندلاع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة وتواصلها طوال العامين الماضيين، وتوحد الشعب الفلسطيني بمختلف قواه وتياراته وفئاته حول شعار الحرية والاستقلال. كل ذلك ساهم بلاشك في اكساب شعار الدولة المستقلة طابعه الواقعي أكثر من أي وقت مضى على الرغم من الصعوبات والعراقيل الكبرى التي ماتزال تعترض طريق تحققه. وفي مقدمة هذه العراقيل على الاطلاق الموقف الصهيوني المتزمت الرافض لفكرة الدولة الفلسطينية.. الرافض لاي اعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.. الرافض للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والرافض

للاعتراف بالشرعية الدولية والاحتكام للمؤتمر الدولي لايجاد حل للصراع العربي ـ الصهيوني والفلسطيني ـ الصهيوني على أساس احكام هذه الشرعية.

هذا بالإضافة الى العقبة المتمثلة بالموقف الاميركي الرسمي الداعم والمساند في جوهره لهذا الموقف الصهيوني.

وعلى الرغم من احتدام وضراوة الصراع المشتعل بين الشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة وخارجها من جهة والعدو الصهيوني من جهة أخرى. وعلى الرغم من النجاحات الهامة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية بفعل الانتفاضة على الساحة الاقليمية والدولية. ورغم كل مايمكن أن يقال عن تقدم على الساحة الدبلوماسية إلا أن الامر الذي لاينبغي أن يغيب عن أذهاننا للحظة واحدة هو أن الدولة الفلسطينية التي دخلت دائرة الامكانية الواقعية مازالت هدفاً يتطلب خوض نضال شاق ومرير وطويل، ويحتاج لتحقيقه استخدام كافة الاسلحة وأوراق القوة التي تمتلكها الثورة الفلسطينية.

وإذا كنا هنا لسنا بصدد التوقف أمام جميع هذه الاسلحة والأوراق، الا أننا سنتوقف امام دور حركة التحرر الوطني العربية في الاسهام بتحقيق هذا الهدف وتقريب ساعة ترجمته الى حقيقة قائمة. خصوصاً وان المواجهة البطولية التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال تجري وسط غياب شبه كامل للحلقة العربية عن ساحة الصراع، سواء

بفعل ماأسميناه بانهيار النظام العربي الرسمي أو بفعل مايمكن تسميته بالازمة الخانقة التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربي بمختلف شرائحها واتجاهاتها وتياراتها.

لقد أضعف هذا الغياب للحلقة العربية عن ساحة المواجهة، أضعف كثيراً مستوى المجابهة الفلسطينية، فالصراع ضد (اسرائيل) المدعومة بالكامل من قبل الدوائر الامبريالية العالمية، يتطلب مواجهة شاملة فلسطينية ـ عربية، أممية ضد هذا الحلف المعادي لتطلعات شعبنا في الحرية والاستقلال، وقد جاء الضعف العربي، الناجم عن العجز تارة والتواطؤ تارة أخرى، ليشكل الثغرة الابرز في عملية المجابهة الشاملة المرجوة.

وبالطبع فليس هذا الضعف والغياب وليد لحظته الراهنة، أو نبتاً شيطانياً تحار العقول في استيعاب أسبابه وعوامله. بل هو سياق تاريخي تضافرت جملة من العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية، في تشكيله وأفضى في النهاية الى سقوط معظم حلقات المواجهة العربية للمشروع الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي الواحدة تلو الاخرى، وصولاً الى الاعلان عن سقوط النظام العربي الرسمي في قمة الدار البيضاء الاستثنائية الاخيرة التي توجت عودة نظام كامب ديفيد الى الحظيرة العربية مثقلاً بقيود هذه الاتفاقيات وشروطها المذلة وليصبح فيما بعد رأس الجسر الذي ستمر

عليه عملية تعريب الصلح والسلام على طريقة كامب ديفيد.

نقول بسياق تاريخي لانهيار النظام العربي الرسمي. لاننا كنا ومانزال شهوداً على سلسلة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي ضربت عميقاً في جذور وبنية السلطات العربية القائمة بصورة أصبحت معها الطفيلية والبيروقراطية والتعسف سمات ملاصقة للقوى الاجتماعية الحاكمة في غالبية هذه البلدان ان لم نقل كلها والتي أظهرت بفعل ذلك قدرة استثنائية في التسلط والتعسف ومصادرة أبسط حريات وحقوق الانسان العربي، لايضاهيها سوى عجزها وافلاسها في خوض معركة التنمية والتطور، ناهيك عن عجزها وافلاسها في خوض معركة التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والوحدة، تلك الشعارات التي باتت بفعل الممارسة السياسية والاعلامية لهذه القوى إرثاً من الماضي يثير من السخرية والتندر أكثر بكثير مما يثير من الاستعدادات النضالية والكفاحية الجادة في سبيل تحقيقها.

واذا كانت جميع الدول العربية باستثناء مصر لم تتوصل بعد الى توقيع الصلح المذل والتسوية الجائرة مع العدو الصهيوني، الا أن مايجري على الارض هو أخطر بكثير من هذا التوقيع: إنه التسوية المنسية التي تحفر عميقاً في بنية الدولية والمجتمع العربي بحيث يصار الى انتاج واعادة انتاج

كافة الشروط المفضية للاستسلام والتخلف والقمع والمصادرة.

وليس غريباً أن تشهد المجتمعات العربية التي شهدت بدايات التحرر الوطني والتنمية قبل بضعة عقود. أن تشهد اليوم ازمات لاتقل، ان لم نقل تزيد عن تلك المجتمعات التي ظلت خاضعة لسيطرة البرجوازية التقليدية في شكل الممالك والامارات، فالازمة التي تعصف بالمجتمعات العربية وتدفع ثمنها الشعوب العربية كافة تتجلى في المزيد من الافقار، وتضييق هامش الحريات الديمقراطية وتراكم المزيد من الديون الخارجية.

ووسط هذه الصورة القاتمة للوضع العربي الرسمي، لم يكن غريباً أن تمر القضية الفلسطينية بأهم استحقاقين في عقدنا الراهن وتجد الثورة الفلسطينية نفسها وحيدة في ميدان المواجهة أو تكاد اللهم باستثناء بعض الدعم المحدودة من هنا وهناك.

الاستحقاق الاول: حصل عام **١٩٨٢** في حرب الحصار والاجتياح، حيث وقفت الثورة الفلسطينية ثلاثة أشهر في مواجهة العدو الصهيوني دون أن تتحرك العواصم العربية لنصرتها أو للحيلولة دون سقوط العاصمة العربية الثانية في قبضة الاحتلال الصهيوني.

الاستحقاق الثاني: اندلاع الانتفاضة منذ مايقرب العامين دون مجيب، حتى أن أموال الدعم العربية التي

تقررت في قمة الانتفاضة بعد معركة ضارية ضد اصحاب الارصدة النفطية لم يصل منها سوى القليل الأقل، وكأن المؤامرة يراد بها هذه المرة تجفيف مصادر الانتفاضة، تجفيف مصادر منظمة التحرير الفلسطينية لتسهيل عملية إلقاء القبض عليها والحاقها بعجلة الانهيار والتردي التي تجوب الساحة العربية.

وفي أجواء كهذه لم يعد غريباً أن تبدأ العواصم العربية بالتسلل الواحدة تلو الاخرى نحو القاهرة وان تباشر اعادة العلاقات معها دونما أدنى مراعاة لماء الوجه، وصولاً الى نهاية المطاف.. الى قمة الدار البيضاء وعودة النظام المصري لتبوء دوره المتقدم في رسم السياسة العربية، ولكن هذه المرة باتجاه الاستسلام والتخاذل.

تعارضات عملية الانهيار

قد يرى البعض أننا بحديثنا عن انهيار النظام العربي الرسمي نقع في شيء من المبالغة والتجني، أو أننا نعفي هذا النظام من مسؤولياته حيال دعم الانتفاضة ونصرة الشعب الفلسطينية وتمكينه من خوض معركة الحرية والاستقلال بنجاح وصولاً الى الظفر بالدولة المستقلة.

والحقيقة أننا لانتجنى على أحد ولا نقترب من المبالغة في تصوير حجم الإنهيار ناهيك عن أن لامصلحة لنا على

الاطلاق في ذلك أو في اعفاء أي من القادة العرب من تحمل مسؤولياته حيال الانتفاضة والثورة والمنظمة وحقوقنا الوطنية المشروعة.

إن أبسط استقراء للسياسة العربية الرسمية، يشير إلى إخفاق البرنامج القومي - التحرري - التنموي - الديمقراطي للشرائح والفئات الحاكمة على الساحة العربية، ويشير كذلك الى تراجع قضية الصراع العربي الصهيوني - بما هو من مواجهة فعلية مع العدو الصهيوني، من رأس قائمة الأولويات والاهتمامات الى أسفلها.

لقد سمحت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها باستخدام حق النقض «الفيتو» في مجلس الامن خمس مرات متتالية منذ إندلاع الانتفاضة حتى اليوم دون أن تخشى أي رد فعل عربي رسمي، والادهى من ذلك أن واردات الدول العربية من امريكا ازدادت عام ١٩٨٨ عما كانت عليه عام ١٩٨٧.

نحن لانقلل من شأن التعارضات التي ماتزال قائمة بين النظام العربي الرسمي من جهة والولايات المتحدة واسرائيل من جهة اخرى فهذه موجودة وستظل قائمة ربما لسنوات لست قليلة بحكم التعقيدات الكبرى التي تحيط بعملية اعادة ربط المنطقة العربية بعجلة النفوذ الامبريالي، لكن الامر الجوهري الذي ينبغي ادراكه واستيعابه هو أسلوب حل هذه التعارضات وهو أسلوب كما أوضحت السنوات

العشرين الماضية وبشكل خاص بعد عام ١٩٨٢ يتسم بالتخاذل والتراجع والإنهزام من قبل الجانب العربي بالطبع.

لقد أصبحنا بفعل هذا الواقع المتردي نقبل بمقاييس لم نكن نقبلها من قبل للحكم على طبيعة النظام العربي القائم.. واعتقد أن هذه المقاييس باتت تتمثل اليوم بالمعادلة التالية: «تتحدد العلاقة مع الولايات المتحدة والغرب على أساس الاعتراف بالدولة الفلسطينية».. وهذا المقياس يشكل بالنسبة لقوة الضغط التي تحتاجها المنظمة في صراعها مع واشنطن وتل أبيب، الحد الادنى المقبول الذي يمكن من إنتزاع مطلب الحرية والاستقلال من براثن الحليفين الاستراتيجيين. هذا إذا أريد للشعب الفلسطيني أن لايخوض معركته وحيداً سواء على ساحة الانتفاضة أو على الساحة الدولية.

واذا مااستعرضنا صورة الخارطة السياسية العربية لوجدنا أن غالبية الدول العربية مازالت تنتهج سياسة هي دون مقياس الحد الادنى هذا بكثير.

وكلمة صريحة هنا لابد أن تقال للأنظمة الوطنية العربية، فالجماهير العربية عامة والفلسطينية على وجه الخصوص تتساءل هل مازال هناك فرق واضح بين أنظمة وطنية واخرى يمنية محافظة؟ هل ثمة أي أساس لانقسام أو فرز بين وطنيين ورجعيين رسميين؟ ومـاالفارق بين سياسات الجميع حيال القضية الفلسطينية، وحيال الانتفاضة والمنظمة والحقوق

الفلسطينية؟! أن لهذا التساؤل أساسه الموجع والمضجع. فالممارسة السياسية كما تتلمسها الجماهير لاتنطوي على أي فوارق جدية، أما الفارق في الشعارات واللغة السياسية فهو مجرد لغو فارغ لايثير في النفس سوى الإشمئزاز.

لقد رفعنا في بداية الانتفاضة شعار الحاضنة الوطنية العربية وقلنا بضرورة قيام «جبهة عربية مشاركة في الانتفاضة» تشكل سنداً لها وعنصر دعم فاعل يمكّن رماة الحجارة من بلوغ أهدافهم ولكن ماذا كانت النتيجة؟!

النتيجة جاءت مزيداً من التشرذم واستمرار القديم على قدمه.. استمرار التلهي بالهموم الجانبية والتناقضات الثانوية، استمرار تغييب الأولويات الوطنية والقومية لعالم الحسابات الضيقة.

هل مازال هناك إمكانية لعودة التحالف الثلاثي الفلسطيني - السوري - الوطني اللبناني؟ هل فرصة هذا الالتقاء لم تهدر بعد؟.. الجواب على هذا السؤال تقدمه الممارسة السياسية والعملية وليس الشعار.

ومع ذلك ورغم ذلك، لانريد أن نصل الى الاستنتاج اليائس.. ولكننا في نفس الوقت لانريد أن نخدع بوهم الشعار فتصطدم رؤوسنا بجدار الوقائع اليومية العنيدة.

.. وماذا عن حركة التحرر الوطني العربية؟!

وماذا عن دورها المباشر في قيادة عملية التغيير المطلوبة للوضع العربي الرسمي؟! ولماذا هذا الصمت والتراجع والغياب الذي يثير في نفس الطفل الفلسطيني والمواطن الفلسطيني والعربي مشاعر الألم والاستغراب؟!

ألا يكفي كل ماتشهده الساحة العربية من تراجعات وانتكاسات لم تقابل بأي تحرك وطني جماهيري جدي، للاقرار بحقيقة الازمة التي تعيشها هذه الحركة بشقيها: القيادة المتنفذة والبديل القاصر؟

ألا يكفي غياب الرد الوطني العربي على استحقاقات من نوع حرب ١٩٨٢ - الانتفاضة، عودة مصر للجامعة العربية، الانهيار الاقتصادي والديون والقمع والمصادرة وغيرها؟ ألا يكفي ذلك لكي يعترف البعض منا حتى بمجرد وجود أزمة في صفوف حركة التحرر الوطني العربية؟!

ألا تكفي حالة التشقق والتشرذم والاحتراب الداخلي وتراجع الدور والمكانة والهيبة والنفوذ.. ألا يكفي كل ذلك ليقر هؤلاء بمجرد وجود أزمة في صفوفهم.. في صفوفنا جميعاً؟!

ألا يكفي تفشي النزعات والحركات الأصولية والاقليمية.. تفشي عناصر التفكك المجتمعي ونمو الظواهر

الهامشية والشعبوية في حياتنا السياسية للقول بأن ثمة مشكلة كبيرة تواجهنا علينا أن نقف لتشخيصها وإدراك اسبابها ورصد سبل الخروج منها؟!

ألا يكفي كل ذلك لكي نجرؤ على الاعتراف ببعض اخطائنا والتخلي عن المسلمات والبديهيات ذات الصبغة الأيمانية التي نشأنا على تكرارها دون تمحيص كاف أو دراسة جدلية معقولة؟

أما آن الآوان لكي نعترف بأن لتعاقب الأحداث وتتاليها وظيفة أخرى غير البرهنة على صحة مواقفنا وتحليلاتنا؟!

لقد آن الآوان لكل ذلك، وعلينا أن نسارع لكي نقف لتحليل وتشخيص عوامل الازمة التي تعصف بحركة التحرر العربية قيادة وبديلاً ثورياً.. علينا أن نراجع تجربة السنوات السابقة بروح نقدية جريئة تشمل كافة تيارات الفكر السياسي العربي.. كافة اتجاهات الحركة السياسية العربية.. علينا أن نقف لدراسة طبيعة المرحلة التي تمر بها قوى الثورة العربية والتحولات البنيوية التي طرأت على تكوينها وبرامجها وأهدافها وقواها المحركة.

آن الآوان لكي نخرج من مقولاتنا المبسطة عن أزمة اليسار الفلسطيني.. أزمة اليسار العربي.. فالقول بمصاعب بدل الازمة حتى لو وصفت بأنها مصاعب نمو وتطور لم يعد يكفي لتخليص المسألة، خصوصاً بعد أن أبدى اليسار قدراً من التمزق والضعف والتراجع بات معه

الأمر بحاجة الى معالجة أكثر جرأة وأكثر صرامة.

علينا أن ندخل في هذه العمليات النقدية الشاملة، دون خشية من ممارسة النقد.. وعلينا أن نمتلك وسائلنا المعرفية المناسبة، بدل أن نعالج الجديد الناشىء بنفس مقولات ومفاهيم القديم الزائل.

وفي ضوء ذلك كله تبرز فكرة المنبر الديمقراطي الحر الذي يتوجب أن نلتقي حوله للحوار والنقاش والصراع الفكري، بين مختلف التلاوين السياسية والفكرية العربية.. منبر يشكل رافعة لهذا الحوار و«دينمو» محرك لعملية المعرفة بخصائص الواقع المأزوم الذي تعيشه حركة التحرر العربية بمختلف قواها.

ولايكفي بطبيعة الحال أن تقف هذه العملية عند حدود المعرفة والتشخيص وبلورة الافكار المشتركة. فالخطوة التالية الواجب الاقدام عليها تتمثل في ابتداع مختلف أشكال التعاون والعمل المشترك والتنسيق وصولاً الى أرقى الاشكال المتاحة على هذا الصعيد..

أن بلورة مجموعة من المهمات العامة وايجاد تعاون مشترك حولها وبغرض تحقيقها هو المقدمة لبدء عملية نهوض وطني - قومي - ديمقراطي وتحرري، معاكسة لمسار الانهيار والتراجع.

ولعل مهمة دعم الانتفاضة الفلسطينية في الوطن المحتل تتصدر قائمة أولويات العمل المشترك. فالانتفاضة والمقاومة

الوطنية اللبنانية هما الجبهتان الوحيدتان المشتعلتان في وجه المشروع الصهيوني. وهما رمز الاتجاه الصحيح الواجب أن تنصبّ كل الجهود للسير على خطاه وهما كذلك المدخلان الضروريان للبدء بعملية نهوض تضع على رأس اهدافها مجابهة العدو الصهيوني ودحر احتلاله للبنان وفلسطين معاً.

النهوض العربي
والمسؤولية الفلسطينية

ان خلق حالة نهوض معاكسة على الساحة العربية هو بلاشك مسؤولية عربية شاملة، يقع عبؤها على كاهل مختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وبشكل خاص القوى التي اضطلعت ومازال تضطلع بدور ريادي مميز في صفوف هذه الحركة.

لكن ذلك لاينبغي أن يغيب ولو للحظة واحدة الدور الخاص الذي تستطيع حركة التحرر الوطني الفلسطينية أن تلعبه في استنهاض حركة الجماهير العربية وتطوير فعلها وإدائها حتى تحقيق كامل أهدافها في التحرر ودحر الصهيونية والوحدة والتقدم.

هذا الدور الخاص والمتميز يستمد مبرراته وخصوصيته في نفس الوقت من جملة اعتبارات أهمها:

أولاً: ان الثورة الفلسطينية صاحبة مصلحة أولى في خلق

حالة الاستنهاض هذه، فطبيعة الصراع الذي يخوضه شعبنا في سبيل حريته واستقلاله، وطبيعة العدو الذي نواجه تملي علينا وبصورة دائمة ضرورة التفكير «بالحلقة العربية» في المواجهة.. ضرورة تحشيد أوسع القوى والصفوف في سبيل دعم واسناد ومشاركة الشعب الفلسطيني في معركته الشاقة والطويلة.

ان المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا تتجسد في أحد تجلياتها الأساسية بضرورة خلق حالة النهوض هذه والاتكاء عليها لمواجهة الغطرسة والتعنت الصهيوني - الأمريكي.

ثانياً: أن القضية الفلسطينية كانت وماتزل قضية عربية مركزية لجملة من الاسباب والاعتبارات أهمها أن العدو الذي يحتل فلسطين، يحتل في الوقت نفسه أرضاً عربية (سورية، لبنانية، اردنية) ويهدد بطائراته وصواريخه بعيدة المدى، بغداد وبنغازي والجزائر وعدن وغيرها من الاقطار العربية، الأمر الذي يجعل من مهمة مواجهة هذا العدو ودحره، مهمة وطنية من الدرجة الاولى، بالنسبة لمختلف هذه الاقطار، لذلك فأن السعي لاستنهاض حركة الجماهير العربية للدفاع عن ذاتها وعن مصالحها الوطنية والقومية هو جزء من عملية الحشد والتعبئة التي يتوجب على الثورة أن تخوضها، ويتوجب في الوقت ذاته على قوى وفصائل حركة التحرر العربية أن تستجيب لها ليس من منظور الدعم والتضامن ونصرة شعب شقيق بل ومن موقع الدفاع عن

الذات.. موقع الدفاع عن المصلحة الوطنية العليا لكل شعب عربي.

ثالثاً: أن واقع الشتات الذي يعيشه الشعب الفلسطيني وخصوصاً في «دول الطوق» الذي أدى الى استناد الثورة الفلسطينية الى ركيزتين، الاولى داخل الوطن المحتل وتتجلى اليوم بأرقى صورها في الانتفاضة الشعبية، والثانية خارج الوطن وتتجلى اليوم على نحو خاص في البندقية الفلسطينية في لبنان. أن هذا الواقع الخاص المتداخل أقصر حدود التداخل مع الوضع العربي يجعل من قضية استنهاض الوضع العربي شرطاً أساسياً لاطلاق طاقات مايزيد عن نصف الشعب الفلسطيني الموزع في دنيا الشتات، ناهيك عن ضرورة الحفاظ على البندقية الفلسطينية والذود عن المؤسسات والأطر القيادية والاجتماعية والاعلامية لشعبنا وثورتنا في الخارج.

رابعاً: وفي الشرط الفلسطيني الخاص، فأن أقصر الطرق لدفع النظام العربي الرسمي للوفاء، بالحد الادنى من التزاماته الوطنية والقومية والحيلولة دون مضيّة الى أقصى حدود طريق الخيانة والاستسلام والتفريط بالحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، أن أقصر الطرق لبلوغ هذا الهدف تتمثل أساساً في خلق حالة نهوض عربية تفرض على هذا النظام. مثل هذه المواقف وتحول دون ضياع حصيلة نضال أكثر من نصف قرن حافلة بالتضحيات والآلام والمعاناة.

لكل هذه الاعتبارات يكتسب الدور الفلسطيني الخاص موقعاً مميزاً في اطار استراتيجية الهجوم المضاد الواجب على حركة التحرر الوطني العربية الشروع في بلورتها ونقلها الى حيز الترجمة والتنفيذ العملي.

وليس في هذا «التخصيص» للمسؤولية الفلسطينية أي قدر من المبالغة والافتعال، فالتجربة الفلسطينية المعاصرة كشفت عن أن القيام بمثل هذا الدور أمر ممكن وضروري، ويكفي أن نشير الى المرحلة التي اعقبت هزيمة حزيران ١٩٦٧ للتأكيد على صحة هذا الاستنتاج ففي ذلك الزمن المتردي بفعل الهزيمة النكراء التي لحقت بالجيوش العربية وفي مناخات اليأس والخيبة والاحباط، جاءت انطلاقة الثورة الفلسطينية المتحالفة مع الناصرية آنذاك لتشكل بداية النهوض القومي العربي.. لقد كانت الثورة الفلسطينية وعبد الناصر بمثابة العمود الفقري لحالة الصمود في وجه الهزيمة وبداية الاستعداد للهجوم المعاكس الذي تجلى في أكثر من شكل وصوره، أهمها كان في البدء: رفض الانصياع لشروط الاستسلام الاسرائيلية.. فالبندقية الفلسطينية برهنت في الكرامة ان الصمود والمواجهة أمر ممكن جداً. وجرس الهاتف لم يقرع في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي ليحمل معه صوت عبد الناصر طالباً التوقيع على صك الصلح المذل.

لقد شهدت القواعد الفلسطينية في أغوار الأردن واحراشها بواكير عمل عربي مشترك ضمن العديد من فصائل

حركة التحرر العربية التي كان قادتها يأتون الى هناك.. الى المركز الطليعي للبحث في سبل وكيفية الرد على هذه الهزيمة وخلق حالة الاستنهاض المطلوبة.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ضاقت قواعد الثورة بالمئات من المتطوعين العرب الذي حملوا السلاح وامتزجت دماؤهم بالدماء الفلسطينية التي سطرت ملحمة العمل الفدائي والتجربة الثورية الفلسطينية المعاصرة.

وأبعد من ذلك بكثير، فقد شكل وجود الثورة ودورها المميز في لبنان حالة نهوض وطني وجماهيري عارم جعلت من الحركة الوطنية اللبنانية قوة يحسب لها حساب ليس في المعادلة اللبنانية. فحسب بل وفي المعادلة العربية كذلك.

من كل ذلك نخلص الى استنتاج مفاده أن منظمة التحرر الفلسطينية التي لعبت دور المحرك والرافعة للنهوض الوطني والشعبي العربي في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ قادرة اليوم وغداً إن هي انتهجت سياسة صائبة في هذا المجال أن تلعب نفس الدور وأن يكون لها الدور القيادي المبادر في خلق مثل هذا النهوض.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو لماذا لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية تلعب مثل هذا الدور اليوم؟ بل ولماذا يبدو أنها أصبحت عاجزة عن القيام بمثل هذه الوظيفة؟!

أن الجواب على هذا السؤال يمكن في عاملين رئيسيين هما:

الأول: قطرية التوجّه الذي خضعت له المنظمة، أو على الأقل الاتجاه الرئيسي المتنفذ فيها.. ذلك التوجه الذي انطلق من تقييم مبالغ فيه للخصوصية الفلسطينية وصل في أحيان عديدة الى حدود النزعة القطرية الضارة.

صحيح أن للعمل الوطني الفلسطيني خصوصيته التي لاينبغي أن تطمس ولا أن تضيع في إطار العمل القومي العربي.. وصحيح كذلك أن تجربة غياب الخاص/ الوطني/ الفلسطيني المميّز لصالح طغيان العام/ القومي/ العربي مجسداً في الناصرية وغيرها قد حمل نتائجه السلبية على مسيرة نضال شعبنا إلا أن الصحيح كذلك هو أن المبالغة في تصوير الخصوصية والتركيز على الوطني في تعارضه مع القومي قد قاد الى نتائج سلبية كذلك.. أي أن معادلة التوازن والانسجام والترابط الجدلي بين العام والخاص، الوطني والقومي لم تحل بدقة وصواب طوال سنوات التجربة الفلسطينية.

نحن لاننكر بطبيعة الحال أن هذا التوجه القطري قد ارتبط وتأثر الى حد كبير بالوضع العربي، بشقيه الرجعي والوطني، ولا ننكر كذلك أن استقلالية القرار الفلسطيني قد شكلت من جهة أولى رداً على الخيارات الرجعية - الخيار الاردني، مشاريع عمان والقاهرة وغيرها - ومن جهة ثانية رداً

على محاولات الاحتواء وفرض الوصاية تحت شعارات كبيرة خاوية من أي ترجمة فعلية على الارض.

كل ذلك كان واضحاً وحاداً واحياناً دموياً في التجربة المعاصرة لثورتنا لكنه يفسر الى حد كبير هذا التوجه القطري ولايبرره. اذ لم يكن حتمياً ان يأتي ردنا على التدخلات الرسمية العربية الضارة في شؤوننا الداخلية على هذا النحو الخاطىء.

فقد كان ثمة فرصة كبيرة لأن تلعب المنظمة دوراً مميزاً على الساحتين الاردنية واللبنانية، لكن قطرية التوجه هذا أوقعت الثورة في الخطأ: ولم يعد واضحاً أمام الجماهير الاردنية أولاً واللبنانية فيما بعد أين تكمن مصلحتهما المشتركة مع الجماهير الفلسطينية؟ وانسحبت هذه المعادلة على غير شعب عربي آخر حتى بدأ وكأن المطلوب بالنسبة للثورة الفلسطينية أن تأخذ من الجماهير العربية دون أن تعطي في المقابل. ونشأ جراء ذلك تعارض مفتعل وزائف في المصالح عبر عن نفسه بالعديد من المحطات بتناقضات وصل بعضها أحياناً الى حد الاصطدام والاحتكاك المباشر أو قاد كل ذلك الى بداية انفضاض جماهيري عربي من حول الثورة الفلسطينية.

ان التخلص من هذا التوجه القطري هو الشرط الضروري للبدء في عملية القيام بالدور الفلسطيني الخاص لاستنهاض حركة الجماهير العربية.. استنهاض حركة

التحرر الوطني العربية واخراجها من دائرة الازمة والسبات الى دائرة الفعل والمبادرة والهجوم .

العامل الثاني : ويكمن في طبيعة الخط السياسي للمنظمة في اللحظة الراهة فالجماهير العربية تسأل لماذا تقاتل؟ في ضوء الخط الذي تعتمده قيادة المنظمة حالياً . وكيف تقاتل والسياسة الرسمية الفلسطينية المتبعة تقوم على المراهنة على الولايات المتحدة والغرب . . . المراهنة على التحرك الدبلوماسي أساساً؟

والجماهير العربية كذلك تسأل كيف تحاكم انظمتها ومواقفها من القضية الفلسطينية في الوقت الذي ترتبط فيه المنظمة بأوثق عناصر العلاقة مع هذه الانظمة وتشيد بها وبدورها حيال القضية الفلسطينية ذاتها .

أن الجماهير العربية تعرف الدور الذي لعبه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في فك العزلة عن نظام كامب ديفيد تمهيداً لانضمامه الى الجامعة العربية حاملاً معه اتفاقيات الذل ـ اتفاقيات كامب ديفيد ـ بهدف تعريبها وتعميمها على مجمل الوضع العربي الرسمي .

والجماهير العربية كذلك مازالت تذكر أن رسالة الرئيس بوش الى مؤتمر قمة الدار البيضاء كانت تطالب الانظمة العربية بالاعتراف الصريح بحق اسرائيل بالوجود كما فعل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمره الصحفي في جنيف .

إن الخط الرسمي الحالي لمنظمة التحرير لايسمح لها القيام بمثل هذا الدور الخاص والمميز في استنهاض حركة جماهيرية عربية ، خصوصاً بعد سنوات طويلة من تغليب العلاقة مع الانظمة العربية على حساب العلاقة مع الجماهير العربية وقواها الوطنية والتحررية .

واذا جاز لنا أن نحاكم الخط السياسي لاي فصيل وطني بناء على مستوى فعله وتأثيره في الحالة الجماهيرية ، فإن علينا أن نحاكم الخط السياسي للمنظمة وفق نفس المعادلة . . ولا أتجنى على أحد إذا قلت أن نتيجة المحاكمة الموضوعية جاءت سلبية هذه المرة كذلك .

إن استعادة المنظمة لدورها الاستنهاضي الجماهيري القومي يتطلب فضلاً عن نبذ التوجه القطري ، انتهاج سياسة تفعل فعلها في الحالة الجماهيرية العربية ، سياسة تعتمد خط التحالف المقدس مع هذه الجماهير. خط العداء الحازم لقوى الاستعمار والصهيونية والرجعية والاستبداد ، خط التمسك المستميت بحقوق شعبنا الوطنية وتطلعاته خط الدفاع الباسل عن المصالح القومية المشتركة التي توحد نضالات الجماهير العربية في سبيل تحررها وتقدمها ووحدتها إننا في هذه الحالة نستطيع أن نعبىء الجماهير العربية كلها للنضال الموحد من أجل مساندة الشعب الفلسطيني في تحرير وطنه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

وغني عن التأكيد أن تركيزنا على الدور الخاص الواجب

على منظمة التحرير الفلسطينية أن تضطلع به لاستنهاض الحالة الجماهيرية العربية، لايعفي ولو للحظة واحدة حركة التحرر الوطني العربية من تحمل مسؤولياتها المباشرة على هذا الصعيد، كما أنه لايعفي أياً من القائمين على النظام العربي الرسمي من مسؤولياتهم تجاه الوفاء بالحد الأدنى المطلوب في مواجهة الاحتلال الصهيوني وفي دعم واسناد نضال شعبنا وانتفاضته الباسلة.

لكن أيماننا العميق بأن الثورة الفلسطينية تستطيع أن تفعل الشيء الكثير على هذا الصعيد، وألمنا العميق لأنها لم تفعل ذلك بالمستوى المطلوب هو الذي يدفعنا الى طرح السؤال الهام التالي: كيف يتوجب على الثورة أن تقوم بدورها الخاص في تدشين بداية الهجوم المضاد على منطق التخاذل والاستسلام الذي يكاد يغطي خارطة الوطن العربي من المحيط الى الخليج؟

وبعد وبالرغم من كل مايمكن أن يقال عن بؤس وتردي الصورة القائمة على الساحة العربية إلا أن هذه الساحة مازالت زاخرة ـ موضوعياً ـ بالامكانيات والطاقات التي يمكنها فيما لو وظفت جيداً أن تقلب الوضع رأساً على عقب، وتفضي الى انتصار قضية الشعب الفلسطيني، ونجاحه في بناء دولته المستقلة. تلك المهمة التي لايقع عبؤها على كاهل

منظمة التحرير الفلسطينية وحدها بل وتعتبر مهمة أساسية وأولى لحركة التحرر الوطني العربية.

وليس سوى طريق تفعيل الجماهير العربية واستنهاضها من طريق أسلم وأقصر يفضي الى ضفاف النصر.. ضفاف الحرية والاستقلال.

وعلينا نحن في منظمة التحرير الفلسطينية تقع مسؤولية تدشين السير على هذا الدرب.

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية والتفكير السياسي الجديد في ظل البيروسترويكا

مابين ٢٠ ـ ٢٣ من شهر اكتوبر الماضي وبدعوة من لجنة التضامن مع شعوب أفريقيا وآسيا السوفييتية نظمت ندوة عالمية تحت عنوان «البلدان النامية في العالم الحديث» حيث ألقيت العديد من المداخلات والأبحاث حول هموم ومشاكل الدول النامية، وقد ساهم الرفيق الدكتور جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه الندوة بدراسة تحت عنوان «الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في ظل البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد» تضمنت عدة محاور عن الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وأهم سماتها الأساسية كما تضمنت محوراً خاصاً عن انجازات الانتفاضة، ثم المحاولات والمخططات الاسرائيلية المعادية التي تستهدف اجهاضها، كما شملت الدراسة محوراً عن الانتفاضة في ظل سياسة التفكير السياسي الجديد القائم على أساس حل بؤر التوتر وفق مبدأ توازن المصالح . وفيما يلي نص الدراسة كاملةً :

أيها الرفاق :

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر العميق لتوجيه الدعوة لنا بالمشاركة في هذا الملتقى الدولي الهام، والذي يكتسب أهمية خاصة وفي هذا الظرف بالذات حيث ينعقد في عاصمة بلاد المعلم «لينين» التي تشهد محاولة جادة لاحداث أعمق عملية تجديد واغناء وإعادة بناء للاشتراكية منذ قيام ثورة اكتوبر العظمى عام ١٩١٧ م .

واسمحوا لي كذلك أن أنقل لكم في هذه المناسبة تحيات شعب مكافح يقاتل بالإرادة والحجر وزجاجات المولوتوف واحدة من أعتى قوى الرجعية والعنصرية والاجلاء والاستيطان والتوسع، أنقل تحيات الشعب الفلسطيني المناضل الذي يتعرض لأبشع عمليات القتل والقهر والظلم على يد قوات الاحتلال الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين .

أيها الرفاق :

من الطبيعي أن أتناول في مداخلتي موضوع الانتفاضة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ومن الطبيعي أن أتناولها في ظل الظروف العالمية المحيطة بها، حيث يشهد العالم تغيرات وتطورات كبيرة في مقدمتها عملية البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد الجارية في الاتحاد السوفياتي. هذه العملية التي سيكون لها انعكاسات عميقة

ليس على الاتحاد السوفياتي فحسب، بل على مجمل الوضع الدولي وعلى مجمل العملية الثورية العالمية .

أيها الرفاق :

ان مأساة الشعب الفلسطيني وعدالة قضيته باتت معروفة لكم، لكنني أجد من المفيد التأكيد على أن معالم هذه المأساة بدأت تتضح منذ بداية هذا القرن حيث بدأ شعبنا يواجه خطر الغزوة الصهيونية لفلسطين، فمع الانتقال من الرأسمالية الصاعدة إلى الامبريالية، وكتعبير عن مصالح البرجوازية اليهودية الكبيرة المندمجة بالبرجوازية الأوروبية الاستعمارية، نشأت الحركة الصهيونية العالمية. وفي عام ١٩١٧ ازداد الخطر الصهيوني على بلادنا بدخول الجيوش البريطانية للشرق العربي تنفيذاً لمخطط استعماري في إطار اقتسام النفوذ بين الامبرياليات الأوروبية .

في هذا الوقت بالذات انتصرت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى، حيث فضحت السلطة السوفياتية الفتية بزعامة معلم الطبقة العاملة العالمية «لينين» الاتفاقات الاستعمارية وخاصة اتفاقية «سايكس بيكو» الموقعة عام ١٩١٧ بين بريطانيا وفرنسا والقاضية باقتسام المناطق والنفوذ فيما بينهما في البلدان العربية .

قبل دخول الجيش البريطاني لفلسطين، أقدمت السلطات البريطانية في عام ١٩١٧ على اعطاء وعد بلفور

لليهود والقاضي بسماح بريطانيا لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين علماً أن اليهود لم يشكلوا آنذاك أكثر من ٦ ٪ من السكان .

ومع أواسط الأربعينات ازداد دور وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد تحولها إلى زعيمة الامبريالية وحصولها على امتياز استثمار النفط المكتشف في المنطقة العربية . ومن جانبها تحولت الحركة الصهيونية من الارتباط مع بريطانيا إلى الارتباط العضوي مع الامبريالية العالمية مما يدل على مكانتها في استراتيجيتها الكونية .

ان الحركة الصهيونية نشأت كمشروع امبريالي للتروست الاستعماري اليهودي الموالي والمندمج مع الاحتكارات الرأسمالية ، وفي هذا المجال كثيرة هي الأبحاث التاريخية العلمية التي تثبت هذه الحقيقة كما تثبتها الأحداث التاريخية التي عاشت فصولها منطقتنا العربية والعالم بأسره .

وبينما كانت البشرية تنعم بالحرية على أثر هزيمة الفاشية والنازية في الحرب العالمية الثانية سارعت الحركة الصهيونية إلى اعلان قيام «اسرائيل» في ١٥ أيار ١٩٤٨ اثر قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٤٧ م .

ورغم الظلم الذي ألحقه قرار التقسيم بالشعب الفلسطيني إلا أن اسرائيل لم تتقيد بهذا القرار ولم تستول على المزيد من الأرض فحسب بل قامت بتشريد جزء كبير من

شعبنا عن أرضه ودياره ، واحتلت بعد ذلك عام ١٩٦٧ م كامل الأرض الفلسطينية وأجزاء أخرى من الأراضي العربية .

لقد برهنت الأحداث والتطورات بعد أكثر من أربعين عاماً على احتلال فلسطين أن «اسرائيل» ليست ذلك الحمل الوديع الذي نتج عن مأساة اليهود الضحايا الذين دفعوا أكثر من غيرهم نسبياً ثمن صعود الوحش النازي في أوروبا ، بل هي أداة لتحقيق هدف امبريالي صهيوني يتلخص بأن دور اسرائيل هو خدمة المشروع الامبريالي على المستوى الكوني في حين تقف الامبريالية في خدمة الأغراض الاقليمية للمشروع الصهيوني .

أيها الرفاق :

منذ بدء المأساة الفلسطينية ، لم يتوقف كفاح شعبنا وخاض مختلف أشكال النضال المرير لاستعادة حقوقه الوطنية ، وإذا كانت الانتفاضة الباسلة المشتعلة منذ أكثر من اثنين وعشرين شهراً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، قد شكلت تطوراً نوعياً في كفاح الشعب الفلسطيني فإنها ليست مقطوعة الجذور عن كفاح هذا الشعب ، بل هي حلقة أساسية من حلقات نضاله المتواصل والعنيد منذ بدء الغزوة الصهيونية لبلادنا فلسطين .

ان الانتفاضة الشعبية التي فجرها الشعب الفلسطيني في

التاسع من كانون أول عام ١٩٨٧ م، قد شكلت نقلة نوعية في نضالنا الوطني حيث هب الشعب الفلسطيني بأسره في الضفة والقطاع، بنسائه ورجاله وشيوخه وأطفاله وكافة طبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية واتجاهاته السياسية والايديولوجية لمواجهة الاحتلال مبتدعاً أشكالاً كفاحية جديدة أذهلت العالم كله، جعلت من الحجر سلاحاً في مواجهة أقوى ترسانات أسلحة القتل والدمار.

لقد تميزت انتفاضة الشعب الفلسطيني بعمقها وشمولها وتنظيمها وعنفوانها مبرهنة على أهمية سلاح الجماهير ومؤكدة على قدرات شعبنا ومخزونه الثوري الهائل وقدراته الابداعية على خلق مختلف أشكال الكفاح الجماهيري الشامل لمواجهة تفوق العدو العسكري.

لقد فوجئت قوات الاحتلال الصهيوني بشمولية وعمق وتنظيم الانتفاضة واعتقدت في البداية أنها قادرة على سحقها، لكنها وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام حركة جماهيرية واسعة وعميقة الجذور تشمل كافة المدن والقرى والمخيمات والأحياء، وتستند إلى لجان شعبية متعددة ومتنوعة تمت المبادرة إلى تشكيلها لاستنهاض واستمرار وتصعيد حركة الجماهير.

ان دروساً غنية لا مجال لذكرها يمكن استخلاصها في الواقع من تجربة الانتفاضة وبعض هذه الدروس يمكن أن يشكل اسهاماً في اغناء أساليب الكفاح والتفكير الجديد.

أيها الرفاق:

ان الانتفاضة لم تهبط من السماء بل ان ما يفسر اندلاعها هو أسباباً موضوعية أولاً تتعلق بواقع وجود الاحتلال الصهيوني وقهره وظلمه وتراكم بطشه ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع على امتداد أكثر من عشرين عاماً لم ينج منها انسان فلسطيني، مئات الشهداء، مئات الآلاف من المعتقلين مئات المبعدين مصادرة ما يزيد عن ٥٢٪ من أراضي الضفة الفلسطينية و٤٠٪ من أراضي قطاع غزة، تدمير الزراعة، تكثيف الاستيطان، تطاول يومي واهانات يومية تنصب على رؤوس شعبنا من جنود الاحتلال.

وبالإضافة إلى توفر هذا العامل الموضوعي الذي خلق تربة الكفاح الشعبي الشامل توفر العامل الذاتي المتجسد بممارسة الكفاح المسلح على مدى أكثر من عشرين عاماً من قبل فصائل الثورة الفلسطينية، وبوجود القوى الفلسطينية الرئيسية المنظمة في داخل الوطن، والتي استطاعت أن تراكم قوى وخبرات تعمدت في مجرى النضال ضد الاحتلال ونمت وصلب عودها في ساحات المواجهة المختلفة داخل المعتقلات وخارجها والتي استطاعت أن تنظم حركة الجماهير عبر اطر واتحادات عمالية ونسائية وشبابية وطلابية حتى وصل التأطير والتنظيم إلى الأشبال والأطفال والذين لم يسلموا من بطش

العدو واضطهاده واعتقاله حيث سقط منهم العديد من الشهداء .

ان الانتفاضة التاريخية للشعب الفلسطيني، نقلت مركز الثقل والصراع مع العدو الصهيوني إلى داخل الوطن المحتل، فبعد أن كانت الركيزة الأولى للثورة الفلسطينية في الخارج لأسباب عديدة تتعلق بظروف النضال الفلسطيني استطاعت الانتفاضة قلب هذه المعادلة ونقل المواجهة مع العدو إلى مواجهة مباشرة عمقت من مأزقه وجعلته مع الولايات المتحدة الأمريكية وجهاً لوجه أمام الحقيقة الفلسطينية الساطعة التي لم يعد من الممكن تجاهلها أو نكران وجودها .

لقد برهنت الانتفاضة أن جوهر الصراع الدائر في منطقتنا، هو صراع فلسطيني اسرائيلي ضمن إطار الصراع العربي الشامل ضد الأطماع الصهيونية، وأنه لم يعد من الممكن البحث عن حلول لأزمة الشرق الأوسط خارج إطار الحقيقة الفلسطينية وخارج إطار الاقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين .

لقد حاول العدو الصهيوني خلال الأربعين عاماً الماضية أن يطمس ويبدد الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية

معتقداً أن بامكانه مع تقادم الزمن أن يشطب حقوق شعبنا مبدياً استعداده الدائم للتفاوض مع البلدان العربية على قاعدة تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية وانكار وجود الشعب الفلسطيني، وهذا بالضبط ما فعله أنور السادات من خلال نهج التسويات المنفردة أي نهج كامب ديفيد .

ان الانتفاضة قلبت مخططات العدو الصهيوني رأساً على عقب وفي ظل شعارها الناظم لحركتها منذ بدايتها والمتمثل بشعار الحرية والاستقلال تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية حققت انجازات ومكتسبات كبيرة وخلقت مفاعيل وحقائق جديدة على كافة الأصعدة والمستويات الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية .

لقد استطاعت الانتفاضة احداث هزة كبيرة في المجتمع الاسرائيلي وطرحت تساؤلات عميقة حول مستقبل المشروع الصهيوني وأحلامه التوسعية وعمقت من تناقضات اسرائيل الداخلية وخلقت لها حالة من الارباك على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية والأمنية والعسكرية .

فمثلاً رئيس أركان العدو دان شمرون يعترف علناً بأنه في حرب ١٩٦٧ احتلت قطاع غزة قوة أصغر بكثير من تلك الموجودة هناك اليوم، وزئيف شيف المعلق العسكري في صحيفة هاآرتس الاسرائيلية يعترف بأن الانتفاضة تشكل حرب استنزاف جديدة بالنسبة لاسرائيل وخاصة من حيث

عدد القوات العاملة لوقفها والمعلق العسكري لصحيفة يديعوت احرنوت يقول بأن الانتفاضة الفلسطينية ليست سوى حرب عصابات شعبية غير مسلحة، وحرب عصابات مدنية من طراز جديد في العالم .

أيها الرفاق :

كثيرة هي المنجزات التي حققتها الانتفاضة منذ اندلاعها وحتى يومنا هذا، لكن أبرز هذه المكتسبات على الاطلاق يتمثل في نجاح الانتفاضة وما أطلقته من تفاعلات في نقل شعار الحرية والاستقلال من دائرة الامكانية التاريخية إلى حيز الامكانية الواقعية، ولعلها المرة الأولى في تاريخ الصراع العربي الصهيوني التي يجد فيها شعبنا نفسه أمام مثل هذه الظروف، أمام مثل هذه الفرصة التاريخية، وعلى الرغم من شعار الحرية والاستقلال قد بدأ يشق طريقه عميقاً في العقل والوجدان الفلسطيني منذ أمد بعيد الا أن اندلاع الانتفاضة قد أكسب هذا الشعار سمته الواقعية خصوصاً بعد أن نجحت الانتفاضة في فرض الخيار الفلسطيني على ما عداه من خيارات أخرى ونجاحها في دفع النظام الأردني للاقدام على فك روابطه القانونية والإدارية مع الضفة الفلسطينية المحتلة .

لقد خلقت الانتفاضة بما أطلقته من تفاعلات عديدة المناخ المؤاتي للذهاب بعيداً على طريق الحرية والاستقلال،

وما بدا في النداء الثالث للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عندما رفعت هذا الشعار ـ الحرية والاستقلال ـ بأنه حلم بعيد المنال جاءت التطورات التي فرضتها الانتفاضة لتعطي الأمل الملموس بإمكانية ترجمة الحلم إلى حقيقة .

ان خطوة النظام الأردني بفك الارتباط شكلت خطوة نوعية بهذا الاتجاه والخطوة النوعية الثانية تمثلت في انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة في الجزائر واتخاذه في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ قراره التاريخي بالاعلان عن استقلال فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

لقد قوبل هذا الاعلان كما هو معروف بسيل من الاعترافات العربية والعالمية وبتأييد دولي متزايد فرض بحد ذاته حالة حصار على الأحلام الصهيونية التوسعية وجعل من استمرار الاحتلال للأرض الفلسطينية أمراً باهظ الكلفة تدفع ثمنه اسرائيل من سمعتها ومكانتها على الساحة الدولية وحتى في بعض أوساط الجاليات اليهودية في الخارج .

ان اندلاع الانتفاضة داخل الأرض المحتلة أولاً واتخاذها طابعاً جماهيرياً واسعاً ثانياً ، واعتمادها أسلحة الاضراب والحجر والمولوتوف ثالثاً، قد أكسب القضية الفلسطينية هذا القدر الواسع من التأييد والتضامن وظهرت للمرة الأولى «دولة اسرائيل» على حقيقتها الفاشية، التي حاولت الدعاية الصهيونية والامبريالية تغطيتها بالأكوام من الأكاذيب

والادعاءات الزائفة، وبات مطلب الفلسطينيين في الحرية والاستقلال مفهوماً على الساحة الدولية أكثر من أي مرحلة مضت .

ولعـل أبسط رصـد لردود الفعـل الشعبية الأوروبية والأمـريكية بشكل خاص، والتي بدأت تتسلل إلى بعض المـواقف الـرسمية لهذه المـراكـز الامبريالية يشير إلى حجم التبـدلات في الـرأي العام الدولي لصالح قضيتنا، كذلك الأمر بالنسبة لبعض التجمعات اليهودية في العالم، أو حتى بالنسبـة ليهـود «اسرائيل» الذين تتزايد تدريجياً في داخلهم الأصوات الداعية لحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، مع ادراكنا بطبيعة الحال للتحولات اليمينية كذلك التي أحدثتها الانتفـاضـة بالنسبـة لقطاعات من الرأي العام الصهيوني داخل اسرائيل .

ان الجبهــة الشعبية لتحــرير فلســطين التي ترى أن الانتفـاضـة الشعبية الفلسـطينية جعلت من انتزاع الدولة الفلسطينية من براثن الاحتلال أمراً ممكناً فانها لاتقلل ولو للحـظة واحـدة من حجم العقبـات التي لا تزال تعـترض الطريق إلى الدولة، وترى أن استسهال انجاز هذه المهمة عبر تقـديم التنازلات السياسية المجانية أو تصور أن الدولة قد أصبحت على مرمى حجر - أمراً خاطئاً - يفتقر إلى المعطيات العلمية والتقـدير السليم لموازين القوى، فالمسـافـة بين الاعـلان عن الاستقـلال وتحقيقـه طويلة وشـاقة ويستلزم

قطعهـا احـداث تعـديل في موازين القـوى لتغيير المـوقف الأميركي والاسرائيلي .

ان الولايات المتحدة ما تزال حتى اليوم تتنكر للحقوق الـوطنية الفلسـطينية وتعتـبر الدولة الفلسطينية عنصراً من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة وتعتبر المؤتمر الدولي سابقاً لأوانه وفي أحسن الحالات تنظر له باعتباره مظلة أو غطاءً للمفـاوضات المباشرة ومع ذلك فاننا نرى بعض التغييرات والتحـولات التي فرضتهـا الانتفـاضـة ببطء على الإدارة الأمريكية، ولعل أبرزها قرار الإدارة الأمريكية بفتح الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وهو القرار الذي يعد انتصاراً كبيراً للانتفاضة على الساحة الدولية .

ان فرض الـتراجع على الإدارة الأميركية ودفعها للاقرار بحقوق شعبنا الوطنية ينبغي أن يعد واحداً من أبرز أهداف التحرك السياسي الفلسطيني المرتكز إلى استمرار الانتفاضة وتصاعدها وتجذيرها واستكمال ركائزها .

أما على صعيد الموقف الاسرائيلي فإن قادة تل أبيب لا يزالـون حتى اللحـظة يقـولـون : لا لمـنظمـة التحـرير الفلسـطينية، لا للدولـة الفلسطينية، لا للمؤتمر الدولي لا تراجـع عن القـدس عاصمـة موحـدة لاسرائيل، لا لحق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم. لكن ورغم هذه اللاءات العديدة والتي ما زالت تشكل حتى اللحظة جوهر الموقف الاسرائيلي الا أن ذلـك لا ينبغي أن يحجب الأثـر الـذي

أحدثته الانتفاضة وتفاعلاتها على الساحة الاسرائيلية .

ان تياراً سياسياً داخل اسرائيل بدأ يشق طريقه ليس بين القوى الديمقراطية اليهودية فحسب، بل وداخل الأحزاب الصهيونية الكبيرة كذلك، وبشكل خاص داخل حزب العمل، ويرى هذا التيار في منظمة التحرير الفلسطينية محاوراً لا بد منه آجلاً أم عاجلاً، وان الانتفاضة لا يمكن انهاؤها بالوسائل العسكرية. بل أكثر من ذلك فإن بعضاً من أصحاب «الخيار الأردني» باتوا يتحدثون اليوم وان بصوت خجول عن دولة فلسطينية منزوعة السلاح وناقصة السيادة .

وبالطبع فإن بروز هكذا ظواهر داخل «اسرائيل» لا يعني أن معسكر اليمين والتطرف قد تراجع أو ضعف، بل بالعكس من ذلك فان قوة هذا المعسكر في تزايد كما أظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية وبعدها الانتخابات البلدية الاسرائيلية. فالحياة السياسية في اسرائيل تشهد بروز ظاهرتين متناقضتين، فمن جهة تنمو وتتعزز مواقع اليمين والتطرف ومن جهة أخرى تنمو وتتعزز مواقع القوى الداعية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

ان الموقف الرسمي الاسرائيلي من الانتفاضة وكيفية التعاطي معها مر بمراحل عدة أولها اعتبار القمع أولاً وأخيراً هو الجواب الاسرائيلي الوحيد على الانتفاضة ورفض أي بحث سياسي بشأنها، وثانيها استمرار القمع وبعد ذلك البحث عن مخارج سياسية وثالثها القمع وبنفس الوقت

البحث عن مخرج وحل سياسي. وطرحت حكومة اسرائيل لتحقيق ذلك خطة شامير للانتخابات والتي تستهدف أولاً وأخيراً محاولة اجهاض الانتفاضة والفصل بين فلسطينيي الداخل والخارج ومحاولة إيجاد بدائل عن منظمة التحرير الفلسطينية .

ان خطة شامير التي تحاول خداع العالم وخداع شعبنا بموضوع الانتخابات ما هي الا الوجه الآخر الأكثر قبحاً للشق الفلسطيني من اتفاقيات كامب ديفيد. ان محاولات سياسية مكثفة أميركية اسرائيلية انضم لها نظام كامب ديفيد في مصر من خلال مشروع مبارك حول الانتخابات في الضفة والقطاع والذي نعتبره الوجه الآخر والمضلل لمشروع وخطة شامير، كلها محاولات تسعى وتستهدف الاجهاض السياسي الخبيث للانتفاضة بعد فشل محاولات قمعها، بالقوة والارهاب .

لقد أعلن شعبنا رفضه الواضح والحازم لخطة شامير - مبارك وأكد تمسكه الثابت بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

أيها الرفاق :

ان آفاقاً رحبة وتاريخية مفتوحة أمام انتفاضة شعبنا التي شكلت بداية مرحلة جديدة ونوعية في النضال الوطني

الفلسطيني، والتي من الممكن أن تمهد لمرحلة جديدة في نضال حركة التحرر الوطني العربية، ومن هنا فان مهمتنا الرئيسية في منظمة التحرير الفلسطينية أن نسعى إلى استمرارها وتصعيدها وتوسيعها وتجذير ركائزها التنظيمية والاقتصادية حتى نتمكن من احباط خطة شامير واجبار العدو والإدارة الأمريكية على الاقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

أيها الرفاق :

لقد اندلعت الانتفاضة الفلسطينية في ظل تطورات عالمية كبيرة وهامة، وفي مقدمتها موضوع البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد في الاتحاد السوفياتي وهو الأمر الذي سيكون له انعكاسات عميقة على مجمل الوضع الدولي والعملية الثورية العالمية .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تنظر بأمل بأن البيرويسترويكا والتفكير السياسي الجديد سيشكل دعماً لكفاح شعبنا ولكفاح كل الشعوب المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها وتقدمها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي .

ان جماهير الانتفاضة وجماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان تتابع باهتمام كبير ما يجري في الاتحاد السوفياتي وتتعمق آمالنا بامكانية تنشيط الحركة السياسية على المستوى الدولي

لمعالجة بؤر التوتر العالمي وإيجاد الحل الشامل للقضية الفلسطينية، وبما يؤمن الحلول العادلة لكافة الصراعات الدائرة على سطح كوكبنا .

ان ايماننا بالبيرويسترويكا كضرورة موضوعية تستهدف إعادة البناء الاشتراكي عميق وكبير لأن ما يجري في بلاد ثورة اكتوبر من إعادة تقييم شاملة وجذرية لمسيرة الثورة، ان دل على شيء انما يدل على حيوية وجدلية نظريتنا الثورية وقدرة الاشتراكية على تجديد نفسها ومعالجة نواقصها ومشكلاتها .

أملنا كبير بأن القدرات الكامنة في الاشتراكية ستجعل من البيرويسترويكا قوة دفع جديدة للمجتمع السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية بما يؤدي إلى تسريع وتائر البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي وبما يكفل استمرار المسيرة الثورية التي دشنتها ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ووضع لبناتها وحجر أساسها معلم الطبقة العاملة فلاديمير ايليتش لينين .

لقد قال لينين: «اننا لا نعتبر نظرية ماركس شيئاً مقدساً قد اكتمل، بالعكس اننا مقتنعون بأنها أرست حجر الأساس للعلم الذي يجب على الاشتراكيين أن يطوروه في كل الاتجاهات إذا أرادوا أن يواكبوا الحياة» .

ان الماركسية اللينينية ليست عقيدة جامدة، بل هي مرشد للعمل وعلى هذا الأساس فاننا ننظر للبيروسترويكا

والغلاسنوست والتفكير السياسي الجديد على أنها إعادة بعث واحياء للمفهوم اللينيني للاشتراكية .

ألم يؤكد لينين على الديمقراطية في المجتمع الاشتراكي، ألم يؤكد على مبدأ النقد والنقد الذاتي من القاعدة إلى القمة، ألم يؤكد على القيادة الجماعية ورفض الفردية والتسلط، ألم يقل ان الجماهير هي وحدها صانعة التاريخ أولاً وقبل كل شيء ألم يَدْعُ إلى تطهير الأحزاب الثورية من المتسلقين والانتهازيين، ألم يدعُ إلى الابتعاد عن الميكانيكية ونزعة الجمود العقائدي، ألم يدع لمحاربة البيروقراطية والعيش وسط الجماهير وتحسس مشاكلها وآلامها؟ نعم لقد أكد على كل ذلك ولو تمسكنا بتعاليم لينين وطبقناها بصورة خلاقة وسليمة لحققنا الكثير من الانجازات التي لم تحقق .

لقد وقعت تجربة البناء الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي بعد وفاة لينين بأخطاء عديدة، الفردية وعبادة الشخصية، الجمود، ضعف الجانب الديمقراطي، خلل في تطبيق المبادىء اللينينية في التنظيم، تعبئة الجماهير على أساس أن النظام الاشتراكي لايخطىء ولا يواجه مصاعب وان المصاعب والأزمات والمشكلات هي فقط من نصيب النظام الرأسمالي وبعد سبعين عاماً من التجربة وجدت الجماهير نفسها أمام مصاعب ومشكلات معقدة تحتاج إلى حلول جريئة على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

لقد جاءت البيروسترويكا والتفكير الجديد كتعبير عن حاجة موضوعية، خاصة في ظل العصر النووي والتقدم العلمي والتقني الهائل الذي بات يتطلب اعطاء اجابات وحلول سليمة للمعضلات المعقدة التي يواجهها المجتمع السوفياتي والمجتمع البشري بشكل عام .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تأمل أن تكون التحولات العميقة والشاملة الجارية في الاتحاد السوفياتي احدى تجليات ومظاهر قوة الاشتراكية وحيويتها وابداعها وقدرتها على التطوير والتجديد والاغناء ومواكبة الحياة .

وفي هذا السياق وفي إطار عملية التقييم الشاملة الجارية في الاتحاد السوفياتي فاننا نطرح تساؤلاً علمياً تاريخياً حول صوابية وسلامة موقف حليفنا الثابت الاتحاد السوفياتي من قرار التقسيم لفلسطين عام ١٩٤٧ م، ليس انطلاقاً من رفضنا لجهود السلام الداعية لايجاد حل عادل وشامل لأزمة الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين عبر إطار المؤتمر الدولي، بل انطلاقاً من الموقف الماركسي اللينيني الذي دعا لحل المسألة اليهودية على أساس اندماج اليهود في المجتمعات التي كانوا يعيشون فيها، وليس على أساس الغيتو والانعزال الذي مارسته الحركة الصهيونية من خلال تهجير اليهود ونقل قسم كبير منهم إلى بلادنا فلسطين .

ان الحركة الصهيونية بالتعاون مع الإدارة الأمريكية لا تزال تعمل اليوم جاهدة لاستكمال واستمرار نظريتها القائمة

على أسـاس الغيتـو والانعزال لتجميع المزيد من اليهود في فلسطين من خلال الضغط على الاتحاد السوفياتي للسماح لهم بالهجرة بأرقام كبيرة مستغلة البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد وموضوع حقوق الانسان .

ان الحركة الصهيونية واسرائيل تركز على موضوع هجرة اليهود السوفيات لأن يهود أمريكا وأوربا الغربية لايغادرون إلى فلسـطين وبـالتـالي تحاول اسرائيل معـالجـة مشكلتهـا الديمغرافية وخوفها من النمو السكاني الفلسطيني من خلال التركيز على هجرة اليهود السوفيات .

ان الفكرة الصهيونية كما جاءت بوضوح على لسان قادتها ومفكـريهـا تقـوم على أسـاس تحقيق دولة اسرائيل الكبرى وطريقة تحقيقها كما حددها أحد المفكرين الصهاينة هي ضخ يهود الخارج إلى «اسرائيل» وضخ عرب الداخل الفلسطينيين خارج «اسرائيل» واسرائيل هنا لا تعني قرارات الأمم المتحدة الخـاصـة بالتقسيم بل كما قال موشي دايان بعـد حرب ١٩٦٧ م مباشرة ان حدود اسرائيل حيث يقف الجندي الاسرائيلي .

ان اسرائيل التي تغتصب الأرض وتقدس العدوان وتوغل في قمـع الحريات السياسية والمدنية وتمارس أبشع الخروق لحقـوق الانسـان والإبـادة الجـماعية المنـظمـة اتجاه شعبنا الفلسـطيني، تمضي في غطرستها الاجرامية متجاهلة الرأي العام العالمي والشرعية الدولية دون عقاب .

أما الإدارة الأمريكية التي ترفع عقيرتها ليل نهار بالتباكي على حقـوق الانسـان في الـدول التقدمية ، فلا تألو جهداً وصلفـاً في حماية حليفتها الاستراتيجية اسرائيل من الإدانة والعزلة الدولية وفي طمس المعادلة القانونية الدولية التي تقول بأن اسرائيل برفضها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني تقوض الشرعية التي قامت عليها نفسها .

وهنا ينتصب سؤال عادل أمام المجتمع الدولي وما أفرزته الحضارة العالمية من قيم : هل يستمر طمس الشق الثاني من هذه المعادلة إلى مالا نهاية ؟

أيها الرفاق :

صحيح أن التجـربـة الاشـتراكية في الاتحـاد السوفياتي وقعت بأخطاء وسلبيات عديدة ، ومن مصلحتنا الاعتراف بها بجرأة وصراحة ووضوح أمام الجماهير وهذا دليل قوة وصدق ثوري وليس دليل ضعف وتراجع ، ولكن بتقديرنا أنه رغم كل الأخطاء والسلبيات ومهما كان حجمها علينا أن لانقع في خطأ المبـالغـة وجلد الـذات بل من الضروري أن نرى الإيجـابيات الهـائلة والكبـيرة التي حققها الاتحاد السوفياتي خلال السبعين عاماً الماضية .

ان من الخطأ ضياع الإيجابيات في ظل انتقاد السلبيات والأخـطاء ونسمـح لأنفسنا بالتأكيد على ذلك لأن الدعاية الامبريالية والرجعية يقظة ومستنفرة وتشن أوسع حملة تضليل

وأكاذيب لتشويه التجربة الاشتراكية ومنطلقاتها ومبادئها وأهدافها. ان الدعاية الامبريالية والرجعية تدّعي اليوم أن النظام الاشتراكي كان صدفة تاريخية وأنه نظام فاشل لامستقبل له وأن النظام الرأسمالي هو النظام الملائم المنسجم مع الحياة.

ان من واجبنا مواجهة هذه الادعاءات ودحضها من خلال ابراز ايجابياتنا بشكل موضوعي وصادق.

لقد حقق الاتحاد السوفياتي انجازات هائلة وملموسة رغم كل الظروف القاسية والمعقدة التي مر بها خلال المرحلة الماضية.

ان الرأسمالية أصبح عمرها ٤٠٠ عاماً، بينما النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي لم يتجاوز عمره الـ ٧٢ عاماً واجه خلاله أعقد الظروف وأصعبها فمن عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٢٢ م حصلت الحرب الأهلية والدفاع عن الثورة الاشتراكية ومن عام ١٩٢٢ م حتى ١٩٢٦ م استمرت عملية إعادة بناء الاقتصاد المدمر، ومن عام ١٩٤١ م حتى عام ١٩٤٥ وقعت الحرب مع النازية والتي تمّ خلالها تدمير قسم كبير من المؤسسات الاقتصادية السوفياتية. ومن عام ١٩٤٥ م حتى عام ١٩٥٠ م تمت عملية إعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب، ومن عام ١٩٥٠ م بدأت عملية التسابق في الأسلحة النووية واضطر الاتحاد السوفياتي لتدعيم قدراته العسكرية، وخلاصة القول أن الاتحاد

السوفياتي وتجربته الأولى في العالم لم تواجه ظروفاً طبيعية وعادية للتطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بل واجهت أصعب الظروف على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ان المقصود بهذا الكلام ليس تبرير الأخطاء والنواقص بل تقدير حجم الانجازات والمكتسبات التي تم تحقيقها في ظل أسوأ الظروف وأعقدها.

لقد قدم المواطن السوفياتي الكثير الكثير من الدم والعرق والجهد خلال السبعين عاماً الماضية وآن له الأوان أن يتلمس نتائج جهده وعطائه وكما قال الرفيق كاسترو «ان الاهتمام بالانسان هام جداً في بناء الاشتراكية. ان الامبرياليين وهم غير أغبياء، يخترعون أحياناً كثيرة أشكالاً تشبه العناية بالانسان وان ما يهمهم من ذلك هو استغلال الانسان والحصول على المزيد من فائض القيمة، وفي الاشتراكية كان يحصل أن ينسى الانسان لأنه وبما أن العمل هو واجب فكانت توضع كل الثقة في واجب العمل».

أيها الرفاق:

اننا في الوقت الذي نعلن فيه تأييدنا وقناعتنا المخلصة بالبيريسترويكا كضرورة موضوعية وثورة تجديد وبالتفكير السياسي الجديد الذي يستهدف حماية البشرية من الدمار النووي وفي الوقت الذي نثمن فيه المبادرات السلمية المتواصلة للاتحاد السوفياتي بهدف نزع السلاح ومعالجة بؤر

التوتر بالطرق السلمية فاننا نعرب عن مخاوفنا من أن الامبريالية ستطبق مفاهيمها الخاصة حول السلام (ومن أنها ستفهم السلام بين القوى العظمى ، محتفظة من ناحيتها بحقها في استخدام القوة في قمع واستغلال وتهديد الشعوب وارهابها) .

يقول الرفيق كاسترو: «إذا ما فهمت الامبريالية السلام على أنه الحق في تطبيق سياستها كحارس للعالم فان هذه المسألة هامة ورئيسية للشعوب المكافحة ينبغي تحديدها بشكل واضح . اننا أمام وقائع تبرر هذا التساؤل: ما هو فهم الامبريالية للسلام ؟

اننا نريد السلام ويجب أن نناضل من أجله، لكن سلاماً يكفل حق جميع شعوب العالم، سلاماً مع حقوق والاستقلال، هذا هو السلام الذي يجب أن نناضل من أجله جميعاً» .

حقاً أن هناك تساؤلاً يطرح نفسه على الثوريين والتقدميين، جميعاً هو: كيف ستفهم الامبريالية موضوع البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد، وكيف ستتعاطى مع هذا الموضوع؟

كيف ستفهم مقولة توازن المصالح؟ هل ستفهمها على أنها تعني الدول الكبرى التي تمتلك الاسلحة النووية؟ وهل ستقر أميركا بالمصالح المتوازنة للشعوب المضطهدة.

هل ستغير اميركا من طبيعتها العدوانية ومحاولاتها في

التسلط والهيمنة على الشعوب؟ أننا نتمنى ذلك من كل قلوبنا ونصلي من أجل تحقيق ذلك لكن التمنيات شيء والوقائع شيء آخر.

الرئيس الاميركي جورج بوش يقول ويدعي أن الشيوعية ستنتهي في حياته وأنه سيرى ذلك بأم عينيه، والمستشار السابق لشؤون الأمن القومي في عهد كارتر بريجنسكي يقول أن أميركا تشهد نهاية الشيوعية، والامبرياليون عموماً يشنون هجوماً أيديولوجياً يدلل على نزعاتهم في السيطرة والهيمنة على الشعوب ومقدراتها.

أن الأمبريالية اليوم تصعد هجومها ضد الاشتراكية وتوسع دائرة دعمها للقوى الرجعية وترفض حق الشعوب في تقرير مصيرها والأمثلة على ذلك كثيرة، افغانستان، فلسطين. غرينادا وغيرها.

يقول رفاقنا في الاتحاد السوفياتي بضرورة معالجة الصراعات الاقليمية على قاعدة توازن المصالح - هذا جيد - لكن هل سنستطيع تطبيق هذه القاعدة عملياً دون توفر توازن للقوى يؤدي الى تحقيقها، واذا لم يتوفر هذا الميزان للقوى هل ستقبل الامبريالية وأعوانها بتطبيق هذا المفهوم؟ ان الانتفاضة الشعبية الفلسطينية تقف معها كل شعوب العالم وأظهرت أكثر من أي وقت مضى عدالة القضية الفلسطينية ومع ذلك لاتزال الولايات المتحدة واسرائيل تتنكران للحقوق الوطنية الفلسطينية المعترف بها دولياً

وتـرفضان انعقاد المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات بسبب أن ميزان القوى في المنطقة لم يفرض عليهما حتى الآن الرضوخ لذلك .

أيها الرفاق :

يتجلى اليوم أكثر فأكثر أمام الرأي العام العالمي وخاصة بعد البيروسترويكا والتفكير السياسي الجديد الفرق بين السياستين السوفياتية والامريكية ازاء قضايا العالم فبينما نرى أن موقف الاتحاد السوفياتي يرمي الى نزع السلاح وإيقاف سباقه المجنون ويرمي الى تحرير الشعوب من كابوسها لكي توظف امكانياتها في سبيل البناء والتقدم الاجتماعي، نرى من جهة أخرى بأن الولايات المتحدة الامريكية تعمل على دعم القوى الرجعية وتسعير النزاعات وحرمان الشعوب من حقها في الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي .

لقد رأى العالم بأم عينه الموقف الامريكي الداعم لاسرائيل بلا حدود رغم صلف وعنجهية قادة تل أبيب وعدم امتثالهم للارادة الدولية المطالبة بوقف القمع والاضطهاد ضد شعبنا الفلسطيني الثائر على أرض فلسطين، لقد رأى العالم الدعم اللامحدود الذي تقدمه الإدارة الامريكية للكيان الصهيوني رغم اجراءات القمع والكبت والارهاب التي تمارسها اسرائيل والتي تتعارض مع المواثيق والقوانين الدولية وميثاق الامم المتحدة وقرارات جمعيتها العامة التي تؤكد على

شرعية نضال شعبنا وحقه بالتمتع بأبسط الحقوق التي تتمتع بها كل شعوب العالم ألا وهي العيش على أرضه وتقرير مصيره بنفسه واقامة دولته الوطنية المستقلة . أننا كشعب محتله أرضه، ومشرد جزء كبير منه عنها، لانناضل من أجل حقوق خيالية أو غير واقعية، ولسنا دعاة حرب ونعرف كم هي مكلفة بتبعاتها ونتائجها وتأثيراتها . اننا دعاة سلام عادل ونرى أن طريقه الصحيح وآليته الواقعية هي المؤتمر الدولي الفعال ذو الصلاحيات الكاملة الذي تحضره منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مستقل ومتكافيء مع بقية الاطراف المعنية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية .

أيها الرفاق :

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أشكر مجدداً القائمين على هذه الندوة الهامة والمفيدة التي اتاحت لنا فرصة اللقاء والنقاش في همومنا المشتركة وأهدافنا المشتركة وأن أتوجه بأعمق التحيات للاتحاد السوفياتي الصديق الوفي والمبدئي لكل الشعوب المناضلة في سبيل الحرية والسلام .

عاشت الاشتراكية

يصدر هذا الكراس عن دائرة الاعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى الثانية . للانتفاضة الفلسطينية المجيدة، وهو يتضمن أربعة مقالات، كانت قد نشرتها الهدف في أعداد سابقة ـ بقلم الامين العام للجبهة الرفيق الدكتور جورج حبش .

والمقالات تتناول مجموعة من المحاور الهامة، في اطار اسهام الرفيق حبش في عملية التنظير السياسي للمرحلة التي دشنتها الانتفاضة منذ عامين والتي ماتزال دروسها تتفاعل وتفعل في ميدان الفكر السياسي ليس من منطقتنا فحسب .

لقد تمكنت قضيتنا وبفعل النضال الباسل الذي يخوضه شعبنا والذي تشكل الانتفاضة الشعبية استمراراً مبدعاً ومجدداً له ، من أن تحفر لها مكاناً مرموقاً بين تجارب الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها وتقدمها .



منشورات الهدف